



# مقاربات في اللغة والأدب (1)

سلسلة علمية تصدر عن قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة الملك سعود بالرياض

كتاب تذكاري بمناسبة  
العيد الذهبي لجامعة  
الملك سعود



إعداد وإشراف:

أ. د. فالح شبيب العجمي

لحريز ونسيق:

أحمد سليم غانم

المؤلفون : أ. د. إبراهيم الشمسان

أ. د. أحمد حيزم

أ. د. أحمد صبرة

أ. د. صالح زياد

أ. د. محيي الدين محب

أ. د. منصور الحازمي

أحمد سليم غانم

أ. د. أحمد الضبيبي

أ. د. عبد الله الغدامي

أ. د. معجب الزهراني

أ. د. وسمية المنصور

**مقاربات في اللغة والأدب (١)**  
سلسلة علمية تصدر عن قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الملك سعود

## **مقاربات في اللغة والأدب**

**كتاب تذكاري بمناسبة العيد الذهبي لجامعة الملك سعود**

**إعداد وإشراف**  
**أ.د. فالح بن شبيب العجمي**

**تحرير وتنسيق**  
**أحمد سليم غاتم**

**تنشرها جمعية اللهجات والتراث الشعبي بجامعة الملك سعود**  
**الرياض ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م**

٢٠٢٨ هـ جمعية اللهجات والتراث الشعبي، جامعة الملك سعود، ١٤٢٨ هـ

### قهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العجمي، فالح شبيب

كتاب تذكاري بمناسبة العيد الذهبي لجامعة الملك سعود. / فالح شبيب العجمي -

الرياض، ١٤٢٨ هـ

٢٩٢ ص؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: 9960-9929-0-X

١- اللغة العربية - مقالات ومحاضرات

٢- الأدب العربي - مقالات ومحاضرات

أ- العنوان

ديوي ٤١٠٠٨

١٤٢٨/٢٨٧٧

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٢٨٧٧

ردمك: 9960-9929-0-X

## العلة بين المنطق والنحاة

أ.د. محيي الدين محسب

أولاً: نظرية العلة في المنطق:

يقول الدكتور للنشار "اعتبر أرسطو قائلون العلية من المقدمات الأولية، فلا يمكن القدح في بدايته"<sup>(١)</sup>. وسنحاول هنا إبراز العناصر الأساسية في نظرية للعلة عند أرسطو حتى يتبين لنا لماذا اكتسب مبدأ العلة عنده هذه البداهة وتلك الأولية.

وأول ما يلاحظه المدارس أن العلة ركن أساسي في القياس الأرسطي بحيث لا يتم البرهان إلا بظهور العلة. وفي هذا الصدد يقول أرسطو: "وذلك أنه إن كان الذي ليس عنده للقول على (لم الشيء) - والبرهان موجود - ليس هو عالماً"<sup>(٢)</sup>. ويشرح أحد المناطق العربية هذه العبارة بقوله "أي أنه إذا أمكن البرهان، لكن كانت العلة مجهولة فإن هذا لا يؤدي إلى معرفة علمية"<sup>(٣)</sup>.

ولقد فضل أرسطو الشكل الأول من أشكال القياس على أساس وضوح مبدأ العلة في هذا الشكل: "وذلك أن القياس على (لم الشيء) إنما يكون بهذا الشكل ... والعلم بـ (لم الشيء) هو أكثر تحقياً"<sup>(٤)</sup>. وإذا شئنا توضيح ذلك فإننا نسوق هذه الصورة القياسية المعروفة في الشكل الأول من أشكال القياس: كل إنسان فان، وسقراط إنسان، فسقراط إذن فان. ويتضح مبدأ العلة هنا في أن علة فناء سقراط هي انتماؤه إلى الجنس الإنساني الذي نلت المشاهدة والعادة على فناء أفراده.

وكذلك يرى أرسطو أن العلم الفاضل هو العلم بـ (لم الشيء): "وأقدم العلم العلم بأن الشيء موجود، والعلم بـ (لم الشيء) الذي هو بعينه، لا العلم بـ (إن الشيء) الذي هو خلو من العلم بـ (لم الشيء)"<sup>(٥)</sup>. وتفسير ذلك أن أرسطو يربط بين البحث عن وجود الشيء، والعلة من وجود هذا الشيء، فكل شيء موجود سبب، ولكل شيء غاية. وهذا يتأدى بأرسطو إلى نظرية فلسفية عقلية قوامها مبدأ الضرورة والغاية في وجود الموجودات، ويكاد كتاب ما بعد الطبيعة لأرسطو يكون - في معظمه - بحثاً في نظرية العلة. وفي هذا الكتاب يقول أرسطو "إن الفلسفة هي - بشكل واضح - معرفة المبادئ والعلل"<sup>(٦)</sup>. ومن هنا كانت خطوة مبدأ للعلة في المنطق الأرسطي؛ لأنه يرتبط في محصلته الأخيرة بالميتافيزيقا الأرسطوية ارتباطاً وثيقاً. ولعل هذا

الارتباط كان هو الدافع وراء هجوم بعض علماء الكلام على مبدأ العلة الأرسطية، كما كان الدافع وراء هجوم بعض الفلاسفة المحدثين، مع اختلاف في المنطلقات.

ويقسم أرسطو العلة إلى أربعة أنواع فيقول "كانت العلة أربعة: إحداها: ما معنى الوجود للشيء في نفسه؟ والأخرى: عندما يكون، أي الأثنياء يلزم أن يكون هذا الشيء؟ والثالثة: العلة التي يقال فيها: ما الأول الذي حرك؟ والرابعة: هي التي يقال فيها: نحو ماذا؟"<sup>(٧)</sup>.

ولقد اصطلح العلماء على تسمية هذه للعلة الأربع على النحو التالي: العلة المادية، والعلة الصورية، والعلة الفاعلة، والعلة الغائية: فالعلة المادية هي التي يجاب بها عن: ما الشيء؟، والصورية عن: كيف؟ والفاعلة عن: من فعل الشيء؟ والغائية عن: لِم؟"<sup>(٨)</sup>.

ولقد استمد أرسطو فكرة التفسير بالعلل الأربع من بحوثه في علم الحياة. فهو ينظر إلى التفسير الغائي على أنه قول عمل عالم الحياة، وهو تفسير التركيب المادي على أساس وظيفته. فالطبيعة - وهي الصانع الكامل [بحسب رأيه طبيعياً] - لا تفعل شيئاً عبثاً"<sup>(٩)</sup>. وهنا يظهر جوهر مبدأ العلة عند أرسطو باعتباره دليلاً واضحاً على الحكمة من وجود الموجودات؛ فلا شيء يحدث عشوائياً في الطبيعة؛ لأن الطبيعة نظام محكم يقوم على العلة الضرورية أو المنطقية، وما على العالم إلا استخراج هذه العلة الموجودة بالفعل.

ويقول الدكتور علي أبو المكارم ثم ما لبث المنهج الأرسطي عند شراحه اليونان، ثم عند نظرناهم في للعالم الإسلامي لن جعل العلة الغائية أهم أنواع العلة الأرسطية وأكثرها شيوعاً، وأجدرها بالبحث عنها"<sup>(١٠)</sup>. وعلى الرغم من أن الدكتور أبو المكارم لا يورد ما يوثق قوله هذا - على أهمية إبراز هذه النقطة لاتصالها بالتعليل النحوي كما سنرى - فإن ذلك صحيح تماماً: يقول الفارابي "والأسباب المشهورة ثلاثة: الفاعل والمادة والغاية، والصورة هي أحد الأسباب إلا أنها ليست مشهورة"<sup>(١١)</sup>. ومعنى ذلك أن تطور نظرية العلة في المنطق القديم قد ركز على العلة المعيارية، وتجاهل العلة الوصفية للوحيدة؛ وهي العلة التي تركز على كيفية الشيء. ولعل ما يقوله الغزالي بهذا الصدد يكون أكثر وضوحاً: "ومن خاصية العلة الغائية أن سائر العلة بها تصير علة ... فالغائية حيث وجدت في جملة العلة هي علة العلة"<sup>(١٢)</sup>.

ومن العناصر الأساسية في نظرية العلة الأرسطية ما يعرف بشرط "النوران في العلة"<sup>(١٣)</sup>؛ ومؤداه أن هناك ارتباطاً تلامزماً بين العلة والمعلول؛ أي أنه متى وجدت العلة وجد المعلول والعكس صحيح؛ يقول أرسطو "فالعلة... والشئ الذي العلة عليه يتكون عندما يتكون معاً، وموجود متى كانت موجودة"<sup>(١٤)</sup>.

ومن هذه العناصر كذلك سبق العلة للمعلول: إذ كانت العلة أقدم مما هي علقته"<sup>(١٥)</sup>، وتعدد العلل والمعلول واحد: فقد يمكن إذن أن تكون علل كثيرة هي علل شئ واحد بعينه"<sup>(١٦)</sup>. ولقد أثر هذا العنصر الأخير تأثيراً واضحاً في تعليقات نحاة القرن الرابع الهجري كما سنرى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن نظرية العلة كانت من الأسس المهمة في الفلسفة الرواقية التي لاقت قبولا واسعا في نواتر الفكر الإسلامي، وبخاصة الفكر الكلامي؛ وذلك بالنظر إلى الصبغة الدينية التي تميزت بها هذه الفلسفة، وبهامها على أساس فكرة "الوجود" أو "العقل الإلهي" الذي يدبر الكون"<sup>(١٧)</sup>. يقول ليسيبوس الرواقي "لا شئ يحدث عشوائياً، وكل ما يحدث فبما يحدث بالفعل والضرورة"<sup>(١٨)</sup>.

وهو بذلك يشارك أرسطو في القول بمبدأ الضرورة والغائية اللتين تحكمان الوجود، ومن هذا المنطلق يقول الدكتور يوسف كرم إن "خير ما يمثل فكرة (العقل الإلهي) عند الرواقيين هو فكرة (الطبيعة) عند أرسطو"<sup>(١٩)</sup>.

ولعل من أخطر الأفكار الرواقية حول نظرية العلة قولهم بأن هنالك عللاً خبيثة كامنة وراء الظواهر والموجودات لا ينبغي أن يؤدي عجزنا عن الوصول إليها إلى الطعن في مبدأ العلة من أساسه؛ يقول كريسيبوس الرواقي "فهناك علل خبيثة توجد بعيدة عن أنظارنا"<sup>(٢٠)</sup>.

وما أشد مشابهة هذا القول لقول ابن جنى في مجال علل النحو: "إِنَّ أَنْتَ رَأَيْتَ شَيْئاً مِنْ هَذَا النَّحْوِ لَا يَنْقَادُ لَكَ فِيمَا رَسَمْتَاهُ، وَلَا يَتَابِعُكَ عَلَى مَا أوردناه، فأحد أمرين: إما أن تكون لم تنعم للنظر فيه فيقدم بك فكرك عنه، أو لأن لهذه اللغة أصولاً وأوائل قد تخفى عنا وتقتصر أسبابها دوننا"<sup>(٢١)</sup>. ولكن ابن جنى - لفتراء منه لمبتاقيز يقربا الإسلام التي رفضت فكرتي الطبيعة والوجود - يؤمن بأن الله سبحانه وتعالى هو مدبر هذا الكون وجاعل كل شئء لحكمة وغاية. وحيث إن اللغة هي أحد هذه الأشياء، فلا بد أن يكون كل ما فيها لحكمة وغاية. ولذلك يقول ابن جنى "إِنَّ قَلْتِ: فَهَلَا أَجَزْتَ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ مَا أوردته

في هذا الموضوع [أي العلة التي تحكم القواعد] شيئاً تفوق؟ وأمراً وقع في صورة المقصود من غير أن يعتقد؟ وما الفرق؟ قيل: في هذا حكم بإبطال ما دلت الدلالة عليه من حكمة العرب التي تشهد بها العقول، وتتناصر إليها أغراض نوى للتخصيل، فما ورد على وجه يقبله القياس، وتفتاد إليه دواعي للنظر والإنصاف حمل عليها [أي على القواعد المحكومة بالعلل] ونسبت للصنعة فيه إليها، وما تجاوز ذلك فخفي لم تؤس (تؤاس) النفس منه، ووكل إلى مصادقة النظر فيه، وكان الأخرى به أن يتهم الإنسان نظره، ولا يخفى إلى ادعاء النقص فيما قد ثبت الله أظنا به، وأحصف بالحكمة أسبابه<sup>(٢٢)</sup>.

ويبقى أن نشير هنا إلى تأثير نظرية العلة المنطقية في التعليل الأصولي باتجاهيه الكلامي والفقهني سواء كان هذا التأثير موجبا بالقبول أو سلباً بالنقض. وما دعانا إلى الحديث عن ذلك إلا تآثر النحاة بمذاهبهم الكلامية والفقهية.

لقد انقسم علماء الكلام حول مذهب العلة إلى فريقين: المعتزلة والأشاعرة: فأما المعتزلة فيرون أن العلة وصف ذاتي لا يتوقف على جعل جاعل، فهي مؤثرة بذاتها، ويعبر عنها المعتزلة تارة بالمؤثر وطورا بالموجب ... وعلى هذا الأساس اعترف المعتزلة بصحة قانون العلة سواء في الناحية العقلية أو في الناحية الشرعية<sup>(٢٣)</sup>. ومن الطبيعي أن يقبل المعتزلة مبدأ العلة انسجاماً مع اتجاههم العقلي الواضح. وقولهم بالتأثير الذاتي للعلة في المعلول يتسق مع قولهم إن الإنسان هو الفاعل على الحقيقة. ومن هنا فإننا نستطيع أن نفهم هذا التفسير الذي ذهب إليه ابن جني - وهو معتزلي - لقضية العامل والمعمول التي هي ذات صلة بقضية العلة والمعلول، عندما قال: فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره<sup>(٢٤)</sup>. ومن هنا أيضاً يصبح ربط ابن جني بين عطل النحاة وعطل المتكلمين مؤدياً في محصلته الأخيرة إلى الربط بين عطل النحاة ومبدأ العلة عند أرسطو.

أما الأشاعرة فلم يقبلوا العلة باعتبارها مؤثرة بذاتها، ولكنهم يعرفونها بأنها "الموجبة للحكم يجعل الشارع"<sup>(٢٥)</sup>، وهذا يتسق أيضاً مع مذهبهم الكلامي في اعتبار القدرة الإلهية علة لكل شيء.

ثانياً: التعليل عند النحاة:

تكشف دراسة تطور مبدأ العلة في النحو العربي عن وجود ذلك المبدأ منذ نشأة هذا النحو. بل نستطيع القول إن العلة هي أكثر

العناصر المنطقية رسوخاً في النحو العربي منذ نشأته. وبكفي الإشارة هنا إلى تلك الأوصاف التي كانت تطلق على النحاة الأوائل مثل عبد الله بن أبي إسحاق (ت ١١٧هـ) وعيسى بن عمر (ت ١٤٩ هـ) وغيرهما عن دورهم في العلة النحوية.

ولعل تلك الرواية التي يسوقها الزجاجي عن دور الخليل بن أحمد عندما سئل عن العلة التي يعتل بها في النحو فقيل له: "عن العرب أخذنها لم اخترعتها من نفسك"<sup>(٢٦)</sup>، أقول: لعل تلك الرواية تعطي دلالة واضحة عن ارتباط هذا العنصر المنهجي بالنحو العربي منذ نشأته.

ولقد أخذ سيبويه بهذا المبدأ العقلي ضمن ما أقام عليه النحو العربي. وتتضح نظرية العلة عنده في أمرين:  
أ - نظرية العامل.

ب - القياس (وهو ما يسمى في المنطق بالتمثيل).

ويلاحظ أن سيبويه قد ربط بين العامل والمعمول ربطاً أرسطوياً بين العلة والمعلوم من حيث التلازم والتأثير، فأصبحت التغيرات الإعرابية لا تحدث إلا بتأثير العوامل اللفظية أو المعنوية. كما يلاحظ أن القياس عنده يعتمد على وجود حكم للمقيس عليه في المقيس لعلته مشتركة.

ومع التطور أخذ مبدأ التعلل يكتسب أهمية خاصة؛ فبدأ تأليف الكتب المستقلة حوله؛ فقطرب (ت ٢٠٦هـ) له كتاب العلة في النحو<sup>(٢٧)</sup>، وأبو علي الحسن بن عبد الله الأصفهاني (الفرد الأصفهاني)<sup>(٢٨)</sup> له كتاب "علل النحو" وكتاب "نقض عطل النحو"<sup>(٢٩)</sup>، ويؤلف أبو العباس أحمد بن محمد المهلب في شرح عطل النحو<sup>(٣٠)</sup>، ويؤلف إسماعيل بن محمد القمي كتاب العلة<sup>(٣١)</sup>، ويؤلف ابن عروس الكوفي "البرهان في عطل النحو"<sup>(٣٢)</sup>.

بل لقد أسهم بعض علماء الكلام في تطوير البحث حول العلة النحوية على الرغم من أن تأليفهم كان في نقض هذه العلة، وذلك كما فعل الناشئ الأكبر المعتزلي (ت ٢٩٣هـ) الذي ألف كتاباً في "نقض عطل النحو" والذي ألف أيضاً - بقوة علة المتكلمين - في نقض منطق أرسطو<sup>(٣٣)</sup>، مما قد يعني أن بعض علماء الكلام قد وجد في العلة النحوية أثراً من آثار المنطق الأرسطي، فكان نقضهم لهذه العلة يمثل جانباً من جوانب هجومهم على هذا المنطق، وعلى العلوم المتأثرة به.



وهذا ما يمكن استخلاصه من وصف المسعودي لكتاب الناشئ من أنه  
"نكر فيه أنواعاً مما خرج فيه الخليل بن أحمد عن تقليد العرب إلى باب  
التعريف والنظر ونصب العلة على أوضاع للجدل"<sup>(٣٤)</sup>.

وما نريد أن نستخلصه من هذه العجالة أن مبدأ التعليل كان من  
المبادئ التي صاحبت النحو العربي في نشأته وتطوره. وإذا كنا  
سنقتصر هذا البحث على قضية العلة عند نهاية القرن الرابع الهجري  
(وبخاصة النحاة الكبار: ابن السراج، والزجاجي والسيرافي والفرسي  
والرمانى) فإننا نقول إن هؤلاء للنحاة وجدوا حول العلة تراثاً سابقاً فيه  
جدل وبحث مستفيضان. ولا غرابة إذن أن نجد هؤلاء النحاة يحاولون  
وضع مبدأ التعليل على صعيد التنظير؛ فيحدثون أنواعها وأصولها،  
ومقارنتها بالتعليل في العلوم الكلامية والفقهية، ومدى إسهام الحسن أو  
العقل فيها.

### (أ) ابن السراج:

لقد كان ابن السراج - فيما نعتقد - أول من بدأ محاولة  
التنظير للعلة، فيؤلف كتاباً مستقلاً في "علم النحو"<sup>(٣٥)</sup>، ولكن هذا الكتاب  
لم يصل إلينا.

وفي الصفحة الأولى من كتابه (الأصول) نلمح هذه المحاولة  
في قوله "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي  
إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع... وضرب آخر يسمى علة  
العلة، مثل أن يقولوا: لم صغر الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً، ولم  
إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلها مفتوحاً قلبت ألفاً. وهذا ليس  
بكمبناً أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في  
الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من  
اللغات"<sup>(٣٦)</sup>. ومع وضوح إشارة ابن السراج إلى "العلة الغائية" فإنه  
يربط ذلك بقضية "اللغة الحكيمة"؛ أي "اللغة المنطقية" التي وُضِعَ فيها  
كل شيء لغرض وعلة. وكان ابن السراج يستكرنا هنا بما قاله أرسطو  
عن اللغة - وهي عنده إحدى ظواهر الوجود التي تخضع لمنطق العلة  
والأسباب؛ "إن أي تغير لغوي لا يحدث إلا بتأثير العلة"<sup>(٣٧)</sup>.

ثم يضيف ابن السراج: "وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة  
التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع  
لأنه كتاب إيجاز"<sup>(٣٨)</sup>. وعلى هذا الأسس الذي وضعه ابن السراج في  
مقدمة كتابه يكون من الصير استخراج لمثلة لعلة العلة إلا النموذج أو  
النموذجين.

ومن ذلك تعليقه لدلالة الفعل المضارع - بصيغته - على الزمانين: الحاضر والمستقبل. يقول والأفعال التي يسميها النحويون المضارعة ... يصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل، ولا دليل في لفظه على أي الزمانين تريد، كما أنه لا دليل في قولك (رجل فعل كذا وكذا) أي الرجال تريد حتى تبينه بشيء آخر، فإذا قلت سيفعل أو سوف يفعل دل على أنك تريد المستقبل، وترك الحاضر على لفظه؛ لأنه أولى به؛ إذ كانت الحقيقة إنما هي للحاضر الموجود لا لما يتوقع لو قد مضى<sup>(٣٩)</sup>.

والتحليل المعمق لهذه العلة يرجع بها إلى مصدرها الحقيقي وهو الفلسفة الرواقية لا الفلسفة الأرسطية؛ وذلك لأن ابن السراج يخالف تماما - في هذه النقطة - ما ذهب إليه أرسطو من أنه لا وجود للزمن الحاضر على الحقيقة<sup>(٤٠)</sup>.

أما الرواقيون فإننا نجد منهم كريسيبوس الروالي الذي يقول "إن الزمن الحاضر - فقط - هو الذي يوجد على الحقيقة، في حين أن الماضي والمستقبل لا يوجدان إلا باعتبارهما من تركيبات الذهن"<sup>(٤١)</sup>.

ولقد شغلت هذه النقطة النحاة اليونان كذلك. وفي هذا السياق يقول فرستيغ "نحن نجد عند سراج ثراكس تلك النظرية التي تعبر عن أن الزمن الحاضر هو أكثر لزمنة الفعل أهمية"<sup>(٤٢)</sup>. ثم يشير فرستيغ إلى تطابق برهان ابن السراج على هذه الفكرة مع برهان النحوي اليوناني سوفرونيس<sup>(٤٣)</sup>. والبرهان الذي يرمي إليه فرستيغ هنا هو ما نقله ابن جنى عن شيخه أبي علي الفارسي الذي نقله بدوره عن ابن السراج وهو قوله "وذلك أن المضارع أسبق رتبة في النفس من الماضي، ألا ترى أن أول أحوال الحوادث أن تكون معدومة، ثم توجد فيما بعد"<sup>(٤٤)</sup>. ويستحسن ابن جنى هذا التعليل، ومن الممكن لقول هنا إن الفارابي هو طريق ابن السراج إلى معرفة هذه الأفكار من النحو اليوناني<sup>(٤٥)</sup>.

والحقيقة أن هذه النقطة قد شغلت نحاة القرن الرابع، فكان لهم فيها اتجاهان رئيسان من حيث ترتيب الأزمنة في الأهمية:

الاتجاه الأول: ويرى أنها تترتب على النحو التالي:

الزمن الحالي - المستقبل - الماضي

ويمثل ابن السراج هذا الاتجاه.

الاتجاه الثاني: ويرتبها على النحو التالي:

المستقبل - الحالى - الماضى

ويمثل الزجاج وتلميذه للزجاجى هذا الاتجاه.

وأخيراً نقف عند ما ينسبه ابن جنى إلى ابن السراج من أنه قال قد يكون علة الشيء للواحد أشياء كثيرة، فمضى عدم بعضها لم تكن علة، قال: ويكون أيضاً عكس هذا، وهو أن تكون علة واحدة لأشياء كثيرة. أما الأول فإنه ما نحن بصنده من اجتماع أشياء تكون كلها علة. وأما الثاني فصعظمه الجنوح إلى المستخف والمعدول عن المستقل<sup>(٤٦)</sup>. وابن السراج بهذا الرأي يقبل المبدأ الأرسطى في تعدد العلة للشيء الواحد، كما يشير إلى أن هناك نوعاً من العلل النحوية يرتبط بالأداء الفسيولوجى للأصوات اللغوية مثل اللجوء إلى المستخف والمعدول عن المستقل، وهذا النوع الأخير من العلة قديم فى النحو العربى.

(ب) الزجاجى:

نستطيع القول أن مبحث العلة عند الزجاجى يمثل خطوة مهمة نحو تكوين مفهوم شامل لنظرية العلة فى النحو العربى. وهو ينطلق بوضوح من مبدأ أن كل ظاهرة لغوية ينبغي البحث عن علتها: "فمبياك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها"<sup>(٤٧)</sup>.

ولنبداً هنا بتقسيم الزجاجى لعلل النحو حتى نوضح إلى أي مدى بلغت قدرة التجريد عند هؤلاء النحاة فتمكنوا من استخلاص الأصول العامة لمادة هذا العلم الذى اشتغلوا به.

يقسم الزجاجى علل النحو إلى ثلاثة لضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية<sup>(٤٨)</sup>، ويعرف كل نوع من هذه العلل ثم يوضحه بالأمثلة:

\* العلة التعليمية:

ويعرفها على النحو التالى: "أما التعليمية فهي التى يتوصل بها إلى كلام العرب؛ لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقمنا عليه نظيره، إننا لما سمعنا (قام زيد فهو قائم...) عرفنا اسم الفاعل فقلنا (ذهب فهو ذاهب...)، فهذا وما أشبه نوع من التعليم، وبه ضبط كلام العرب"<sup>(٤٩)</sup>.

## \* العلة القياسية:

ويشرحها بهذا المثال: "فأما العلة القياسية فإن يقال لمن قال: تصيب زيدا بإن" - في قوله (إن زيدا قائم): ولم يجب أن تنصب إن الاسم؟ فالجواب في ذلك أن نقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعت، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما فتم مفعوله على فاعله<sup>(٥٠)</sup>.

ومفهوم العلة في هذين النصين يعادل تماماً مفهوم "القياس" في النحو العربي، ومفهوم "التمثيل" في المنطق الأرسطي. ومؤدى هذين المصطلحين أن ظواهر الوجود والطبيعة يحمل بعضها على بعض بناء على مبدأ قياس الغائب على الشاهد "تارة لو مبدأ" "التقايه" تارة أخرى.

أما النوع الثالث من أنواع العلة فهو الإضافة الحقيقية لنحاة القرن الرابع، وذلك هو العلة الجدلية النظرية وهي لا تعدو كونها تطبيقاً لنظرية للعلة الغائية في المنطق الصوري:

### \* العلة الجدلية النظرية:

ويعرفها الزجاجي من خلال استثمار مسألة (إن) في نوع العلة السابقة فيقول: "وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتدل به في باب "إن" بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبا الماضية أم المستقبل أم الحادثة في الحال أم المتراحية أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء اعتلت بها إلى ما فتم مفعوله على فاعله ... وكل شيء اعتل به المسئول عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر"<sup>(٥١)</sup>.

ومعنى ذلك أن العلة الجدلية هي البحث وراء كل عناصر الظاهرة اللغوية من حيث علاقتها بالظواهر الأخرى، ووضع كل الفروض الممكنة مما يبين حكمة اللغة وفلسفتها. ونلاحظ في النص السابق كيف استطاع العقل الجدلي أن يلمس تنوع دلالة الفعل على الزمان بحيث خرجت هذه الدلالة على هذه القسمة الثلاثية المشهورة، وبحيث خرجت كذلك على اقتصار الزجاجي نفسه على الماضي والمستقبل في تعريفه للفعل وإبطاله وجود الفعل الدائم<sup>(٥٢)</sup>.

ومن الملاحظ أن العلة الجدلية قد استحوذت على معظم مسائل كتاب "الإيضاح". ولذلك دلالة الواضحة؛ فهي كما ذكرنا من قبل الإضافة الحقيقية لنحاة القرن الرابع، فالزجاجي يحشد هذه العلة حشداً

في كل مسألة يعرض لها. ففي علة وفروع الإعراب في آخر الاسم دون أوله أو وسطه يورد أربع علة<sup>(٥٣)</sup>، وفي علة ثقل الفعل وخفة الاسم يورد خمس علة<sup>(٥٤)</sup>، وفي امتناع الأسماء من الجزم يورد أربع علة<sup>(٥٥)</sup>... وهكذا. وهو بذلك يقبل المبدأ الأرسطي - وقد أخذ به المعتزلة وهو معتزلي<sup>(٥٦)</sup> - في جواز تعدد العلة لمعلول واحد.

ولنأخذ نموذجاً يوضح منهج الزجاجي في التعليل الجذلي وهو "علة امتناع الأفعال من الخفض"<sup>(٥٧)</sup>.

يبدأ الزجاجي أخذاً بتعليل سببويه "وليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتثوين، وليس ذلك في هذه الأفعال". ثم يعلق الزجاجي: "هذا الذي يعتمد عليه الناس في امتناع الأفعال من الخفض، وكل علة تذكر بعد هذا في امتناع الأفعال من الخفض فإتماً هي شرح هذه العلة وإيضاحها أو مولدة عنها" ولكن الرغبة في الوضوح والتوضيح مما خلقتة النزعة التحليلية في المنطق تجعل الزجاجي بسبب القول في شرح تعليل سببويه، فيبدأ في تعريف الأفعال المضارعة لغة واصطلاحاً ثم يقول: "وإنما قال: وليس في الأفعال المضارعة جر فقصدنا دون مائر الأفعال؛ لأن كل فعل سوى المضارع عنده مبنى غير معرب، وإنما كان في ذكر الجر، والجر إعراب، ولما كان إعراباً وكانت الأفعال سوى المضارعة مبنية غير مستحقة للإعراب... سقط السؤال عنها... وبقي السؤال عن الفعل المضارع الذي هو معرب".

ونلاحظ هنا هذه الطريقة الاستدلالية التي تأخذ صورة القياس المنطقي:

### الجر إعراب

وكل فعل سوى المضارع مبنى غير معرب

إذن سقط السؤال عن دخول الجر في غير الفعل للمضارع

ويستمر الزجاجي في شرحه وتوضيحه بالطريقة الاستدلالية نفسها؛ وشرحه أن المجرور مضاف إليه واقع موقع التثوين؛ لأنه زيادة في الاسم يقع أخراً، والأفعال لا يضاف إليها، فامتعت من الخفض لذلك. وتقريب هذا أن يقال: لم تُخفض الأفعال لأن الخفض لا يكون إلا بالإضافة، والإضافة إلى الأفعال مستحيلة، فامتعت من الخفض لذلك. ثم تبدأ الأسئلة الجنبية:

- فما دليلكم على أن الإضافة إلى الأفعال غير سائغة؟
- وإذا أريناكم أشياء قد أضيفت إليها الأفعال بان فساد ما احتججتم به وبطل ما ذهبتم إليه؟
- ما دليلكم على أن الأفعال كلها نكرات؟
- فإذا كانت الأفعال نكرات كما ذكرتم فهلا عرفتموها كما تعرف النكرات، ثم أضيفتم إليها كما فعلتلك بسائر النكرات إذا احتجج إلي تعريفها عرفتم؟
- لم لا تجوز إضافتها - أي الأفعال - إلى نفسها؟

وبجيب الزجاجي عن السؤال الأول بأن يقسم الإضافة إلى ثلاثة أضرب: "إضافة الشيء إلى مالكه، وإضافة الشيء إلى مستحقه أو الموصل إليه، وإضافة الشيء إلى جنسه"، وربما يكون هذا التقسيم راجعاً - كما يقول فرستنج - إلى تقسيم النحاة اليونان لأنواع الحالة الإعرابية الثانية - وهي حالة الإضافة إلى: حالة الملكية *ketiké* وحالة الأبوة *patriké* وحالة الجنسية *geneké*<sup>(٥٨)</sup> ولكن المهم هو أن الزجاجي يمتنع في البرهنة على أن الأفعال لا تقبل أي نوع من أنواع الإضافة المذكورة فلما كانت الأفعال لا تملك؛ لأنها ليست واقعة على أسماء تستحق للملك؛ لأنها إنما هي عبارة عن حركات الفاعلين في زمان ماضٍ منقوض أو حاضر أو منتظر، لم تكن إضافة الشيء إليها إضافة ملك... كما أنها لا تملك شيئاً كذلك أيضاً لا تستحق؛ لأنه لو جاز أن تملك... " ثم ينقل الزجاجي تعليقات من سبقوه - مثل تعليل الأختش - ويأخذ بعد ذلك في شرح ما نقله.

ويمكن القول إن الزجاجي في كل مسائل الإيضاح يسلك المسلك نفسه. ويبدو أن منهجه في تناول المسائل النحوية وتعليلها قد راق نحاة القرن الرابع فأفادوا منه إفادة واضحة؛ إذ تكاد هذه المسائل تكون هي بعينها عند الفارسي في "القسام الأخبار" كما سنرى. كذلك سجد السيرافي يعتمد على تعليقات الزجاجي، وبخاصة التعليقات الجدلية.

وإذا انتقلنا إلى كتاب آخر من كتب الزجاجي وهو كتاب "اللامات" فإننا نجد كثيراً من نملاج العلة الجدلية التي تؤكد - مرة أخرى - إخفاق الزجاجي في تجنب "أوضاع المنطق" عند التطبيق.

فهو يورد مثلاً في باب "لام إن" (٥٩) ستة ضروب من السؤال حول هذه اللام، وتبدأ الأسئلة بـ "لم" هكذا:

- لم أدخلت اللام في خبر إن وحدها نون أخواتها ؟
- لم جعلت في الخبر نون الاسم ؟
- لم جاز دخولها وخروجها ؟
- لم تكسر إن إذا دخلت هذه اللام في خبرها ؟
- لم تراها منتقلة ؟

وكذلك يفعل في باب "اللام الداخلة على الفعل الممتقل" (٦٠)، ثم نراه يعلل وجوب سكنون لام التعريف (٦١)، ويعلل امتناع الجمع بين لام للتعريف وحرف النداء (٦٢)، ويعلل فتح لام للملك والامتحاق مع المضمرة وكسرها مع الظاهر (٦٣).

ومن الواضح أن العلتين الأخيرتين تقومان على مبدئين من مبادئ حكمة اللغة: الأول منهما هو أنه لا فائدة أو حكمة في أن يجتمع في اللفظ الواحد دليلان الغرض منهما واحد، أما المبدأ الثاني فهو أن حكمة اللغة تميل إلى الفصل بين المشتبهيين لكيلا يقع اللبس.

ومن النصوص المهمة التي تتصل بنظرية العلة عند الزجاجي ما يقوله في كتاب الإيضاح " أقول أولاً إن عطل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستتبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلة الموجبة للأشياء المعلولة بها. وليس هذا من تلك الطريق" (٦٤). وهذه العبارة الموجزة - التي لم يشفعها الزجاجي بالشرح والتوضيح - باللغة الدلالة على ما وصل إليه مبحث العلة النحوية في القرن الرابع من جنل وصراع مع مبحث العلة المنطقية لو ما يطلق عليه أحياناً العلة للعقلية.

إن الزجاجي يحاول هنا التفريق بين النوعين على أساس أن العلة العقلية موجبة بذاتها لمعلولها؛ أي أن معلولها لا يوجد إلا بوجودها، كالتحرك لا يوجد إلا بالحركة، في حين أن العلة النحوية دليل على حكم معلولها؛ أي أن معلولها موجود بحكمه، وينحصر نور النحوي في استنباط علة هذا الحكم.

ولكن الزجاجي بذلك يغفل التطور العميق الذي طرأ على مبحث العلة النحوية عندما تحولت بعد مرحلة الاستنباط إلى مرحلة الوجوب العقلي في نظر النحاة (٦٥)، بمعنى أنهم تصوروا أسبقيتها

المنطقية لمعلولها الذي أخذ حكمه النحوي نتيجة لتأثيرها. ومما يؤكد ذلك ربط النحاة بين نظرية للعلّة ونظرية حكمة اللغة؛ بمعنى أن حكمة اللغة تفرض وجود ضرورة منطقية بين المعلول وحكمه النحوي، وإلا لم يكن ثمة معنى أو حكمة في رفع الفاعل ونصب المفعول مثلاً. ولذلك فإننا سنجد ابن الأنباري - فيما بعد - يقول "وقولكم : إن هذه العلّة دليل على الحكم وليست موجبة كالعلة العقلية، فلنا: العلّة للنحوية وإن لم تكن موجبة للحكم بذاتها، إلا أنها لما وضعت موجبة كما أن العلّة العقلية موجبة أجريت مجراها"<sup>(٦٦)</sup>.

(ج) السيرافي:

المعرفة النحوية عند السيرافي هي معرفة العطل الكامنة وراء كل ظاهرة لغوية. ففي اللغة "حكمة" ينبغي على النحوي أن يستخرج عناصرها التي جعلتها على ما هي عليه. وبذلك تصبح الظواهر اللغوية مقدمات ثابتة يستطيع النحوي استنباط قوانينها العامة ثم تحليل هذه القوانين. وعلى ضوء هذه الحكمة اللغوية أو "منطق اللغة" لا بد أن تحتل العلّة الغائية أو العلّة اللسانية مكاناً واضحاً في التحليل النحوي. ومن ثم فإن التحليلات النحوية عند السيرافي ترتبط بمبدأ الضرورة العقلية أو المنطقية.

وتستطيع أن نأخذ نمونجا واضح للدلالة على بحث السيرافي عن "القصد والمغزى" من كل ظاهرة لغوية، وهو ما يبدو في هذا السؤال: لمّ وجب فتح أو آخر الأفعال الماضية؟ وهل سكنت أو حركت بخير الفتح؟<sup>(٦٧)</sup>.

يقول السيرافي: "إن الأفعال كلها من حقها أن تكون ممكنة الأواخر، والأسماء كلها من حقها أن تكون متحركة. وقد بينا هذا فيما مر من التفسير. غير أن الأفعال انقسمت ثلاثة أقسام: فقسم منها ضارع الأسماء مضارعة تامة فاستحق بها أن يكون معرباً وهو الأفعال المضارعة... والضرب الثاني من الأفعال ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة وهو الفعل الماضي. والضرب الثالث ما لم يضارع الأسماء بوجه من وجوه المضارعة وهو فعل الأمر. فرأينا الأفعال قد ترتبت ثلاثة مراتب: لولها الفعل المضارع المستحق للإعراب وقد أعرب، وأخرها الثالث فعل الأمر الذي لم يضارع الاسم البتة فبقي على سكونه، وتوسط الفعل الماضي فنقص عن درجة الفعل المضارع لنقصان مضارعة، وزاد على فعل الأمر لما فيه من المضارعة، فلم يسكن كفعل الأمر لفضله عليه، ولم يعرب كالفعل المضارع لقصوره



عنه، وبني على حركة واحدة إذ كان المتحرك أمكن من الساكن. وجعلت تلك الحركة فتحة دون غيرها من أربعة أوجه: أولها: أن الفتحة أخف للحركات، وإنما القصد والمغزى في تحريكه إلى أن يخرج عن مرتبة الساكن الذي هو الفعل الأمر ... والثاني: أن الضمة لا تصلح فيه لما يقع فيه اللبس من فعل الواحد والجماعة لأن من العرب من يقول (ضرباً) في معنى (ضربوا) ... ولم يصلح أن يكون آخر الفعل الماضي مكسوراً؛ لأن الكسر اختص الأسماء ولم يدخل في شيء من الأفعال. فبقي الفتح فبني عليه الماضي. وللوجه الثالث: أن الفعل الماضي قد يبنى ضمير فاعله بالألف والألف توجب فتح ما قبلها ... والوجه الرابع: أن الفعل الماضي يكون على قبل وقعل فلو بنوا آخره على ضمة خرجوا في فعل من كسرة إلى ضمة وليس ذلك في كلامهم، ولو بنوه على كسرة خرجوا في فعل من ضمة إلى كسرة وهو قليل مستثقل ...".

ولقد حرصت على نقل هذا النص - على الرغم من طوله - لأنه يمثل منهج السيرافي تمثيلاً واضحاً في تناوله لمسائل النحو بصفة عامة، ولمسألة التعليل بصفة خاصة. ونستطيع أن نوجز ملحوظاتنا على هذا النص فيما يلي:

أولاً: ينطلق السيرافي من "أصول" قد تم البرهنة عليها، فأصبحت بذلك مقدمات مسلمة، ومن الممكن أن تبنى عليها نتائج جديدة. ومن المعروف أن النتائج في القياس المنطقي تصبح بدورها مقدمات لأقيسة أخرى. وبذلك أصبحت قضايا:

- الأفعال كلها من حقا السكون.
- الأسماء كلها من حقا الإعراب.
- مضارعة الفعل المضارع للاسم.
- التحريك أمكن من الساكن.
- الكسر لختص الأسماء.

أقول: أصبحت هذه القضايا "مرجعاً" تم الاتفاق عليه بين المتجادلين، ومن ثم يمكن استئناف الجدل في قضايا أخرى ... وهكذا.

ثانياً : يرتبط قول السيرافي: "الأسماء كلها من حقها الإعراب" بمفهوم النحاة - في هذا القرن - للأسماء من أن المقصود منها هم أصحاب الأسماء، والمقصود من الإعراب هو الحركة، حيث إن لأصحاب الأسماء أجسام، والحركة من أهم خصائص الأجسام، فلا بد أن تكون هذه الأجسام إما فاعلة - أي متحركة - أو مفعولاً بها - أي أن حركة غيرها والعملة عليها. ومن الواضح أن هذه الفكرة تنتمي إلى الفكر الرواقى حيث نجد هذا المبدأ: "لا قدرة على الفعل ولا قابلية للانفعال إلا للأجسام"<sup>(٦٨)</sup>. ولقد استعان السيرافي بهذا المفهوم عندما قال بأن علة دخول الإعراب على الأسماء هي "الفصل بين فاعليها ومفعوليها اللذين يجوز أن يكونوا فاعلين"<sup>(٦٩)</sup>.

ثالثاً : يستغل السيرافي فكرة منطقية عميقة هي فكرة "الحذف" وقد عرفت لدى علماء الكلام والأصول بفكرة "السير"، وهي كما يعرفها إمام الحرمين الجويني: "أن يبحث المناظر عن معان مجتمعة في الأصل ويتبعها واحداً واحداً ويبين خروج أحادها عن صلاح للتعليل به إلا واحداً يراه ويرضاه"<sup>(٧٠)</sup>. ويشرح الدكتور النشار هذا التعريف بأنه: "حصر الأوصاف التي توجد في الأصل والتي تصلح للعلية في بادئ الرأي، ثم يبطل ما لا يصلح منها فيتعين الباقي للعلية"<sup>(٧١)</sup>.

ويعد ابن الأثيري هذه الطريقة أحد وجوه الاستدلال النحوي التي تلحق بالقياس فيقول: "والثاني أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق به الحكم من جهته فصح قوله"<sup>(٧٢)</sup>. ومهما يكن من أمر المصدر الذي استقى منه العرب هذه الفكرة: فهو منطلق أرسطو أم منطلق الرواقيين<sup>(٧٣)</sup>، فإن من الواضح أنها فكرة منطقية، لو هي عنصر من عناصر القياس المنطقي حاول السيرافي تطبيقه في مجال النحو العربي. فهو في النص السابق - لكي يعلل تحريك الفعل الماضي بالفتح - يعلل أيضاً عدم تحريكه بحركة أخرى، ومن ثم يؤدي حذف العلة الأخرى إلى إثبات علة الفتح.

ولأن العلة الجدلية أصبحت وسيلة التنافس والتمييز بين نحاة هذا القرن، فإننا نجد السيرافي كثيراً ما يعترف في تعريفها في المسألة الواحدة، فهو يعلل مثلاً "دخول التنوين على الاسم" بطرح هذه الأسئلة: لم دخل التنوين الاسم؟ وكيف صارت النون أولى بذلك من سائر الحروف؟ ولم لم يدخل الجزم الاسم؟ وهل حذفوا بدخول الجزم التنوين

دون الحركة ... ؟ وهلا أذهب الجزم التنوين في المنصرف وحذف  
الحركة مما لا ينصرف؟ ولم لا يجوز أن يدخل الجزم في الأسماء  
المعربة فيستوي لفظها ولفظ الأسماء المبنية كما استوي لفظ الأفعال  
المجزومة والمبنية على السكون؟ وهلا حذفت الحركة وحدها بدخول  
الجزم وبقيتم التنوين ثم حركتم الحرف المجزوم لالتقاء الساكنين؟<sup>(٧٤)</sup>  
وهو في الإجابة عن كل سؤال من هذه الأسئلة يفيض في ذكر الوجوه  
التي تبطل هذه الفروض التي يفترضها هو بنفسه.

وكذلك يفعل للميرافي الشيء نفسه في تعليل بناء قبل وبعد  
على الضم فيطرح هذه الأسئلة للجدلية: ولم لم تبن على سكون؟ ولم  
وجب بناؤها على الضمة من بين الحركات دون غيرها؟ (يورد ثلاث  
علل) وما وجه كونها منكورين في حال ومعروفين في حال إذا كانا  
مفردين؟ ولم لم يبنوا على منكورين؟<sup>(٧٥)</sup>

ومن التعليقات التي تبدو فيها أثر الاستعانة بالمفاهيم المنطقية  
وبخاصة مفهوم "الجنس" في لحد المنطقي - تعليل الميرافي لوقوع  
كم "موقع رب" وهما نقيضان. يقول الميرافي: فإن قال قائل: ولم  
جعلتم (كم) محل (رب) واقعة موقعها، وقد زعمتم أنهما نقيضان،  
فالجواب في ذلك أن كل جنس فيه قليل وكثير لا يخلو جنس من ذلك،  
فالجنس يشمل القليل والكثير ويحيط بهما ويقعان تحته، فليس يخرج  
أحدهما كثرته من جنس الآخر لأنهما معا يقعان تحت كل جنس، ولأن  
الكثير مركب من القليل والقليل بعض الكثير<sup>(٧٦)</sup>. فبعد أن كان سيويه  
يكتفي في تعليل مثل هذه الظواهر بقوله "العرب تجري الشيء مجرى  
نقيضه" نجد للميرافي يحلل هذه الفكرة على ضوء معرفته المنطقية.  
فالنقيضان يجمعهما الجنس الأعم، وإن تناقضا من حيث هما "فصلان"  
تحت هذا الجنس.

كذلك من التعليقات التي تبدو فيها الأفكار المنطقية تعليله لعدم  
وقوع ظروف الزمان أخبارا للجنث [=اسماء النوات]. يقول الميرافي  
"وأعلم أن ظروف الزمان تكون أخبارا للمصادر ولا تكون أخبارا  
للجنث، وظروف المكان تكون أخبارا للمصادر والجنث. وإنما كان  
ظروف المكان أخبارا لهما لأن الجثة للموجودة قد تكون في بعضها  
(أي في بعض الأماكن) دون بعض مع وجودها (أي الأماكن) كلها، ألا  
ترى أنك إذا قلت: (زيد خلفك)، فقد علم أنه ليس قدمه ولا تحته ولا  
فوهه ولا يمينه ولا يسارته مع وجود هذه الأماكن؟ ففي أفراد الجثة  
بمكان فائدة معقولة. فأما ظروف الزمان فإتاما يوجد منها شيء بعد

شيء، ووقت بعد وقت، وما وجد منها فليس شيء من الموجودات أولى به من شيء. ولو قلنا (زيد الساعة) أو (زيد يوم الجمعة) لكانا قد جعلنا لزيد في يوم الجمعة حالاً ليست لعصرو، وليس الأمر كذلك؛ لأن زيدا وعمراً وسائر الموجودات متساويات في الوصف بالوجود في يوم الجمعة<sup>(٧٧)</sup>.

وقبل أن نوضح هذا النص الذي نبدو فيه استعانة السيرافي بمفهوم الزمن الفيزيقي ومحاولة تطبيقه على الزمن النحوي، فإبنا نضع أولاً تعريف كل من أرسطو والسيرافي للزمن لنرى وجه التشابه بينهما.

يعرف أرسطو الزمان بقوله "الزمان هو عدد الحركة من قبل المتقدم والمتأخر"<sup>(٧٨)</sup>. ويأخذ السيرافي صلب هذا التعريف فيقول "إن الوقت إنما جعل ليعلم ترتيب الحوادث في كونها وما يتقدم منها وما يتأخر وما يقترن وجوده بوجود غيره والمقدار الذي بين وجود المتقدم منها والمتأخر"<sup>(٧٩)</sup>.

ولعل وجود هذا التشابه في مفهوم "الزمن" عند كليهما يوضح لنا الأساس الذي بنى عليه السيرافي تعليقه في هذا النص السابق. فالسيرافي يرى أن الزمن يشمل الموجودات جميعاً، وهذا يذكرنا بقول يحيى بن عدي في شرحه لكتاب الطبيعة؛ "والزمان مشترك فيه سائر الأشياء لأنه عدد، والعدد لا يختص شيئاً نون شيء، بل يشيع في الكل، ألا ترى أن العشرة ليست الأفراس فقط، بل تعد العشرة الأفراس وتعد غيرها"<sup>(٨٠)</sup>.

وبناء على هذا المفهوم فإنه لا فضل لأحد هذه الموجودات على موجود آخر في وصفه بالوجود في الزمان نون أن يعطى هذا الوصف للموجود الآخر. أما ما يستحق أن يتعين بالزمان فهو أفعال الموجودات (مفهوم الحركة عند أرسطو)؛ لأن هذه الأفعال تضي رتبة كما يمضي الزمان راتباء فالأفعال منها ما يتقدم وما يتأخر وكذلك الزمن<sup>(٨١)</sup>. أما "المكان" فليس هناك فيه تقدم لو تأخر بل هو "أوعية" مختلفة لموجودات مختلفة، ويصح انتقال الموجود من مكان إلى آخر ويبقى المكان الأول ثابتاً. وهذا يذكرنا أيضاً بقول علي بن السمع: "إن المكان قد يخلو من شيء من الأجسام؛ فإن المكان الذي فيه الهواء قد يكون فيه الماء"<sup>(٨٢)</sup>.

ولئن كانت تعليقات السيرافي التي ذكرناها حتى الآن تكشف عن تائر العلة عنده بطرق الاستدلال المنطقي تارة، وبعناصر نظرية

الحد للمنطقي تارة أخرى، وبالطبيعيات الأرسطية والرواقية تارة ثالثة، إلا أننا نجد عنده نماذج أخرى من العلة ترتبط بأهم مفهوم للغة ما بين نحاة هذا القرن؛ وأعني به مفهوم حكمه اللغة. ولقد قلنا من قبل إن العلة عند السيرافي ترتبط بهذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً؛ فكل ما وضع في اللغة إنما وضع لحكمه وغاية. ولذلك فإن الدارس لقضية العلة عند السيرافي يجد نفسه - في كل مسألة يعرض لها - أمام هذا المعتقد الراسخ: إن اللغة نظام عقلي حكيم. ومن هنا فإن الصعوبة الوحيدة في تعليقات السيرافي إنما هي صعوبة اختيار النماذج التي تدل على هذا المعتقد الراسخ. فالشرح كله تعليقات لا يدري للدارس ماذا يأخذ منها وماذا يدع. ومع ذلك فإننا سنكتفي ببعض هذه النماذج التي ربما أعطت صورة واضحة لهذا النوع من التعليقات:

١- يعالج السيرافي عدم دخول حروف الجر على "كيف" ودخولها على "أين" و "متى" فيقول: "إن (أين) لما كانت استقهما عن الأمكنة نائبة عن اللفظ بها، وكنا متى ذكرنا الأمكنة جاز أن تدخل عليها الحروف فتقول (أمن للسوق جئت أم من البيت؟) جاز أن ندخلها على ما قام مقام هذه الأشياء التي يجوز دخول الجر عليها... وأما (كيف) فإنما هي مسألة عن الأحوال، والأحوال لا يجوز دخول الجر عليها في الاستقهام، ولا نقول (أمن صحيح أم من سقيم؟) ... فلم تدخل على (كيف) كما لم تدخل على ما ناب عنه (كيف). ولكن السؤال يبقى: وما هي الحكمة في عدم دخول الحروف على ما ناب عنه (كيف)؟. والجواب: "إن (كيف) هو الاسم الذي بعده، و (أين) هو غير الاسم الذي بعده، وإنما هو مكانه". ثم يظهر سؤال آخر: ولم لا يكون الجواب في (كيف) إلا نكرة؟. والجواب: "إن (كيف) - على ما بينا - هو الاسم الذي بعده، فلو جعلناه معرفة لكان للسائل إذا قال (كيف زيد؟) فقال المسئول (اللقم أو الصحيح)، كان قد أجابه عن إنسان بعينه لا عن حال، وإنما هو جواب (من؟) إذا قلت (من زيد؟) فيقول (القائم أو القاعد) ونحو ذلك. فلما كان التعريف يخرجنا إلى الجواب عن الثوات بطل أن يجاب عن (كيف) بمعرفة<sup>(٨٢)</sup>.

٢- يعمل وجوب الكسر لنون الاثنين والفتح لنون الجمع دون أن يكون الأمر على الضد من هذا فيقول: لما كانت حركة

النون فتحة أو كسرة، وكانت الكسرة أثقل من الفتحة،  
والجمع أثقل من التثنية، جعلوا الأثقل للأخف والأخف  
للاثقل حتى يعتدلا ولا يجتمع عليهم في شيء واحد فتقال  
مترانفة<sup>(٨٤)</sup>.

٣- ويعلل وقوع النكرة نعتا للاسم المعرفة في مثل قولنا (ما  
يحسن بالرجل منك أن يفعل ذلك) أو قولنا (ما يحسن  
بالرجل خير منك أن يفعل ذلك) فيقول: "وكد وصف بهما  
.. أي بـ (مثل) و (خير) - المعرفة لتقارب معانيهما؛ لأن  
(الرجل) في هذين المثالين غير مقصود به إلى رجل  
بعينه وإن كان لفظه لفظ المعرفة؛ لأنه أريد به الجنس،  
و(منك) و(خير منك) نكرتان غير مقصود بهما إلى  
شئين بأعيانهما، فاجتمعا فحسن نعت أحدهما  
بالآخر<sup>(٨٥)</sup>.

٤- ويجيب عن هذا السؤال: "لم لم يجعل للضمير الواحد  
علامة وجعل للثنتين والجماعة؟" فيقول: "لأنه معلوم أن  
الفعل لا يد له من فاعل لا يخلو منه، وقد يخلو من الاثنين  
والجماعة؛ فلذلك جعل لهما علامة لتلايق ليس، واكتفي  
بما تقدم في العقل من حاجة الفعل إلى فاعل - عن  
علامة ظاهرة<sup>(٨٦)</sup>.

٥- ويورد في التعليل لكثرة ترخيم ما آخره هاء التانيث  
عنتين؛ أولاهما: أن هاء التانيث شيء مضاف للاسم ليس  
من بنيته، والدليل على ذلك أنها لا تعود في صيغة الجمع  
المكسر أو المسالم. والعلة الثانية: أنها هاء في الوقف وتاء  
في اللوصل، وهذا التغيير لازم لها، فكان حذفها أولى؛  
لأنها إذا حذفت لم يخل الاسم لحذفها<sup>(٨٧)</sup>.

٦- ويفند تعليل المبرد وغيره من البصريين في إبطال  
(اضربك، وضربتي، وضربتك) فقالوا: إن الفاعل بكليته  
لا يكون مفعولا بكليته، أقول يفند السيرافي هذا التعليل  
بقوله: "إن المفعول الصحيح ما اخترعه فاعله وأخرجه  
من العدم إلى الوجود كنحو خلق الله الأشياء التي كونها  
ولم تكن كائنة من قبل، وكنحو ما يفعله الإنسان من  
القعود والقيام والضرب... ولا يجوز أن يكون الفاعل

في ذلك مفعولاً لأنه لا بد من أن يكون الفاعل موجوداً قبل وجود المفعول؛ لأنه لا يفعل إلا ما كان قادراً عليه قبل فعله، ولا يكون قادراً على الشيء إلا والقادر موجود والمقدور عليه معدوم؛ لأن معنى: قادر عليه قادر على أن يوجد ويكونه. هذا حقيقة معناه ... فإذا قلنا (ضرب زيد عمرو) فالذي فعله زيد إنما هو الضرب، وهذا شيء يحيط العلم به ويأن زيدا لم يفعل عمراً ... ولم يبطل (ضربتي و ...) لقصد معناه واستحالته ... ولكن العرب لا تتكلم بذلك»<sup>(٨٨)</sup>.

وأخيراً فإن ما يمكن قوله عن العلة عند السيرافي هو أنها انحصرت على الجانب التطبيقي نون الجانب التظييري الذي يسعى إلى تكوين مفهوم فلسفي شامل للعلة النحوية. وقد يكون مرد ذلك إلى موقفه باعتبارها شارحاً للكتاب.

#### (د) الفارسي:

نستطيع أن نجد لدى الفارسي صور العلة الثلاث كما وضعها الزجاجي: التعليمية والقياسية والجدلية. وكما ذكرنا - من قبل - فإن العلة الأولى والثانية تعتمدان على مبدأ التمثيل الفقهي، أو قياس الظواهر لعلة الشبه وهذا ما يؤكد قول الفارسي "ألا ترى أن الشيء، إذا أشبه في كلامهم شيئاً من وجهين فقد تجرى عليه أيضاً أشياء من أحكامه"<sup>(٨٩)</sup>.

وأهم ما يلاحظ في التعليقات القياسية عند الفارسي هو أنه قد اتجه بها اتجاهها صورياً واضحاً بحيث أجاز قياس ما لم تتكلم به العرب على ما تكلمت به اعتماداً على الاتفاق الشكلي بين المقيس والمقيس عليه. وما يرويه تلميذه ابن جني عنه يوضح ذلك: قال أبو علي: لو شاء شاعر أو ساجع أو متصع أن يبنى بالحاق الكلام لهما وفعلاً وصفة لجاز له ولكان ذلك من كلام العرب؛ وذلك نحو (خرج لكرم من دخل)، و(ضرب زيد عمراً)، و(مررت برجل ضريب وكرم) ونحو ذلك. قلت له: أترجل اللغة أرتجالاً؟ قال: ليس بارتجال، لكنه مقيس على كلامهم فهو إذا من كلامهم ... ألا ترى أنك تقول (طاب الخشكان) فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب تكلمت به، فبرفعك إياه كرفعها ما صار لذلك محمولاً على كلامها ومنسوبة إلى لغتها"<sup>(٩٠)</sup>.

ولقد أدى الإسراف في هذه الأقسام القائمة على علة التشابه بين الصيغ اللغوية إلى استنباط صيغ لم يتطرق إليها الاستعمال العربي، وذلك مثل القياس على وزن "فعلعل" من لضرب: ضربرب، ومن القتل: فتائل ... وهكذا والعرب لم تتطرق بواحد من هذه الحروف<sup>(٩١)</sup>.

ولا شك أن هذا الإسراف قد تحول بهذه الأقسام من هدفها التعليمي المباشر إلى اعتبارها دليلاً على التمكن في الارتياض الذهني، والتنافس العقلي الخالص، بعيداً عن واقع الاستعمال اللغوي، فأشبهت بذلك القضايا الرياضية القائمة على الفروض التي لا صلة لها بالواقع الخارجي، ولا تستمد صحتها إلا من اتساقها الصوري. فصيغة "ضربرب" مثلاً غير مستعملة في واقع اللغة، ولكنها - من الناحية الصورية - صيغة عربية.

ويمكن القول عن كتاب "الإيضاح العضدي" للفارسي إنه يكاد يكون مقتصرًا على هذا النوع من العلل القياسية؛ وذلك لأن الكتاب بطبيعته كتاب تعليمي. لما العلة الجدلية فإن النموذج الواضح لها من بين كتابات الفارسي هو رسالته "القسام الأخير ومقتل أخرى"، وفيها يفيض الفارسي في تعديد العلل التي تسلكه ضمن من حللوا البحث عن حكمة اللغة في كل ظواهرها.

ولنأخذ النموذج التالي من تعليقات الفارسي وهو تعليقه لعدم دخول الجزم على الأسماء. يقول "اختلف النحويون في الجزم لأية علة لم يدخل على الأسماء فقللوا في ذلك أربعة أقوال:

الأول: أن الاسم لما كان خفيفاً، وكان جزمه إجحافاً به وزائداً في خفته فتكبروا ذلك فيه، وألزموا الجزم الأفعال لنقل الأفعال.

الثاني: قال سيبويه: لم يدخل الجزم على الأسماء لتمكنها ولحاق التنوين بها، فلم يدخلوا الجزم على الأسماء فجمعوا عليه ذهاب التنوين والحركة. ففسروا هذا الكلام بأن الجزم يسقط للحركة، والتنوين إذا سقطت الحركة سقط معها، فلا يجتمع على الاسم سقوط هذين الشئين منه. فاحتج على سيبويه بأن العرب لما قالت (لم يقم فلان) فأسقطوا الواو من أجل سقوط الضمة - حيث اجتمع ساكنان - فهلا صلح هذا في الاسم، كما أمكن مثله في الفعل؟ فاحتج أصحابه بأن هذا جاز في الفعل لنقل الفعل، ولم يمكن في الاسم لخفة الاسم.

الثالث: أن عوامل الجزم محظور عليها الدخول على الاسم، وإذا لم يدخل العامل فتدخل العمل محال<sup>(٩٢)</sup>.



أما العلة الرابعة فهي تكرار وتفصيل للعلة الثانية.

وملاحظاتنا على هذا النص هي كما يلي:

١- يرتبط التعليل هنا بالاستدلال الذي يبدأ من قضايا نمت البرهنة عليها، فقضية "خفة الاسم ونقل الفعل" استغرقت في الاعتلال لها خمسة أقوال<sup>(٩٣)</sup>، وقضية "إذا لم يدخل للعامل فنخول العمل محال" قضية بديهية بينة بذاتها على ضوء نظرية "لا معلول بدون علة".

٢- تتصل قضية خفة الاسم ونقل الفعل بقضية لسبقية الاسم على الفعل، فالقضية الأولى برهان على القضية الثانية، وهذا البرهان يعتمد على "اعتبار الدلالة"؛ فالاسم يدل على شيء واحد هو المسمى به، أما للفعل فإنه يدل على شيئين: الحدث وزمن هذا الحدث، وبذلك يكون الاسم أبسط من الفعل، والبسيط أخف وأسبق من المركب، والأولى أن يحذف من المركب لا من البسيط.

٣- تثير العلة الثانية قضية أعم هي: هل يجوز أن يحدث العامل الواحد عمليتين مختلفتين في المعمول الواحد؟ أو بصيغة أخرى: هل ينتج عن العلة الواحدة أكثر من معلول في الشيء الواحد؟. إن سييويه ومن تابعه يرون أن دخول عامل للجزم على الاسم يؤدي إلى عمليتين هما ذهاب الحركة وذهاب التنوين، وهذا ممتنع. أما من أراد الاحتجاج بأن عامل الجزم في الفعل المعتل الوسط يؤدي إلى سقوط حركة آخره وإلى سقوط حرف العلة - وهذان عاملان لعامل واحد - فإن النحاة يقولون في ذلك: إن حرف العلة لم يسقط لعامل الجزم وإنما سقط عنهما لالتقاء الساكنين؛ أي أن علة مختلفة.

وإذا انتقلنا إلى نموذج آخر من تحليلات الفارسي فإننا نقف عند نموذج يمثل اعتقاده الواضح بحكمة واضع اللغة؛ وذلك عندما يورد في تعليل اختيار الضم للفاعل والفتح للمفعول سبعة أقوال هي<sup>(٩٤)</sup>:

الأول: أنهم ضموا أحد الاثنين وفتحوا الآخر للفرق بينهما.

الثاني: أنهم ضموا للفاعل حملاً على تاء المتكلم، وبناء على ما يستحقه من الضم؛ وذلك أن تاء المتكلم أصل للمضمرات، والمضمرات أكثر هي للكلام من المظهرات؛ لأنه يصلح أن تكني عن كمال مظهر ولا يجوز أن يظهر كل مكنى... فحين كانت هذه سبيلها في القوة والغلبة والسبق حكم بالضم الذي هو أنقل للحركات، وفتح المفعول للظاهر لبعده من الفاعل، وأنه ميني على الحمول في آخر الكلام... فأعطي للحركة البعيدة من حركة الفاعل...

الثالث: أن الفاعل ضم لما كان الأول في ترتيب الكلام، وأول الحركات الضم. والمفعول به فتح حين كان آخر الكلام، وآخر الحركات الفتح ...

الرابع: أن الفاعل لما كان موضعه لسبق كان اللسان يتلوه عند جماعه وقوته واتصاله براحتة وانقطاع تبعه، فلما كان هذا موضعه من اللسان حمل على الضمة للتقيلة لثغرة اللسان عليه وانبساطه في التكلم به. وحين كان المفعول به موضعه آخر الكلام ضعف اللسان عنه ولم يصل إليه إلا عند إعيائه ... فلم يحمل من الحركات إلا أخفها...

الخامس: واختص الفاعل بالضم لما لزم موضعاً واحداً من اللسان والقلب، وأوثر المفعول بالفتح لما كثرت مواضعه واتسعت فأتى آخرها ووسطاً وأولاً ... فجعل حظ المتكلم الكثير الأمكنة الفتح الخفيف، وأوثر الملزم موضعاً واحداً بالضم الثقيل.

السادس: لأن الفاعل لقل في الكلام من المفعول ... فخصوا للقليل بالضم لتقل الضم، وأثروا الكثير بالفتح لخفته ...

السابع: أن الفاعل خص بالضم لقوته وغلبيته على الكلام، وأن المفعول أوثر بالفتح لضعفه وخروجه من الغلبة على الكلام. ودليل هذا أن الكلام يصح معناه وتتم فائدته بذكر فاعل لا مفعول معه، ولا يعقل الكلام بذكر مفعول لا فاعل معه ...".

وأول ما يلاحظ هنا أن هذه الفكرة قد شغلت بعض نحاة هذا القرن كالزجاج - الذي ينسب إليه ابن جني العلة الأولى من بين هذه العلة السابقة<sup>(٩٥)</sup> - والسيرافي الذي أورد معظم هذه العلة<sup>(٩٦)</sup> وابن جني الذي أخذ بالعلة الرابعة<sup>(٩٧)</sup>.

وينبغي أن يلاحظ أن هذه الفكرة تتصل اتصالاً وثيقاً بتصوير النحاة للوضع اللغوي الذي وقع كل شيء فيه بالقصد والحكمة والتدبير. وفي إطار هذا التصور نتج تصور آخر هو أن الإعراب في اللغة أمر طارئ على الكلام، أو هو بعبارة الزجاجي "عرض داخل في الكلام لمعنى يوجد ويدل عليه، والكلام إن سبق في المرتبة، والإعراب تابع من توابعه<sup>(٩٨)</sup>، فمادام الإعراب - إذن - أمراً طارئاً في الكلام فنضتته ضرورة تالية هي التفريق بين المعاني، فإن هناك أمام واضع اللغة فرصة الاختيار الحكيم: ومن ثم فقد جعل الضم للفاعل والفتح للمفعول للأسباب التي أوردتها الفارسي في إطار تصور - هو وغيره - لوجود مرحلة من الترتيب العقلي لأوضاع اللغة تم على أساسها هذا الاختيار بدافع الملازمة بين الحركات والمعاني.

ولعل العطل السابقة مجتمعة تدور حول نقطتي ارتكاز  
أساسيتين:

الأولى هي: "أن الضم أول للحركات وأنها"<sup>(٩٩)</sup>.

والثانية هي: "أن الفاعل هو أقوى أجزاء الكلام وأولها في  
الترتيب".

وتتصل النقطة الأولى للقائلة بأن الضم أول للحركات بقضية  
مراتب القوة في الحالات الإعرابية؛ حيث اعتبرت حالة الرفع هي  
الحالة الأقوى، وتمتد جذور هذه المسألة إلى النحو اليوناني؛ حيث نجد  
المصطلح *orthé* الدال على هذه الحالة.

وإذا نظرنا أولاً إلى التقابل بين المصطلح اليوناني *orthé*  
والمصطلح العربي (رفع) فإننا نجد أن المعنى الاشتقاقي للكلمة اليونانية  
يعني *straight*<sup>(١٠٠)</sup> أي (مستقيمة). ويبدو أنها ترجمت إلى العربية  
في مرحلة مبكرة بـ (قائمة)؛ ولذلك فإن ترجمتها في التراث المنطقي  
العربي جاء تارة بـ (مستقيمة) وتارة بـ (قائمة): يقول الفارابي  
والاسم قد يكون مائلاً، وقد يكون مستقيماً"<sup>(١٠١)</sup>. ويقول "وافق في  
اللسان العربي أن كان إعراب أكثر الأسماء المستقيمة الرفع"<sup>(١٠٢)</sup>.  
ويقول "الكلمة [=الفعل] أيضاً قد تكون مستقيمة ومائلة؛ فالمائلة هي  
الدالة على الزمان الماضي أو المستقبل، والمستقيمة هي الدالة على  
الزمان الحاضر"<sup>(١٠٣)</sup>. أما ابن سينا فإنه يعيد الفكرة الأخيرة بعونها  
ولكنه يضع كلمة (قائمة) بدلاً من كلمة (مستقيمة)<sup>(١٠٤)</sup>. ولا شك أن  
الصلة بين "القيام" و"الرفع" صلة واضحة.

وتكتسب هذه القضية مزيداً من التأكيد عندما نجد أن تلك الفكرة  
التي شاعت في النحو العربي من أن الرفع أول الحركات وأنها قد  
وجدت من قبل في التراث اليوناني والسرياني. يروي الزجاجي عن  
الخليل بن أحمد أنه سئل عن "الرفع" لم جعل للفاعل؟ فقال: الرفع أول  
حركة، والفاعل أول متحرك، فجعلوا أول حركة لأول متحرك"<sup>(١٠٥)</sup>.  
ويقول سيبويه "الرفع قد ينقل إلى الفعل؛ فكان هذا (أي الرفع) أغلب  
وأقوى"<sup>(١٠٦)</sup>. ويقول الأخفش "أول أحوال الاسم الرفع"<sup>(١٠٧)</sup>.

وكما قلت فإن هذه الفكرة تمتد إلى التراث النحوي لسابق. فقد  
اعتبر الرواقيون حالة الرفع هي أولى حالات الاسم"<sup>(١٠٨)</sup>. كذلك فإنهم  
أدخلوا هذه الحالة الإعرابية ضمن المصطلح الشامل للحالات الإعرابية  
وهو *ptosis* مخالفين بذلك أرسطو"<sup>(١٠٩)</sup>. ولقد ناز الجدل حول هذه

الفكرة بين شراح تراكس<sup>(١١٠)</sup>. أما في النحو السرياني فقد جعل يعقوب الرهاوي "الضمة" أولى للحركات<sup>(١١١)</sup>.

وهنا ينبغي أن نلاحظ أن النحاة العرب يخالفون النظرية الأرسطية التي جعلت حالة الرفع هي الحالة الأساسية للاسم، أما الحالات الأخرى فهي تصريفات إعرابية لهذه الحالة الأساسية<sup>(١١٢)</sup>. في حين أن هؤلاء النحاة يدخلون حالة الرفع ضمن هذه التصريفات الإعرابية وإن تكن هي أولى هذه التصريفات.

وحين نعود إلى نقطة الارتكاز الثانية من المقولة السابقة فإننا نجد أنها تعتمد على الترتيب المنطقي لا للترتيب اللفظي كما يريد أن يوهمنا الفارسي. فهذا الترتيب المنطقي هو الذي يصلح أحداث الوجود وتكوّنها على أساس وجود الفاعل أولاً، ثم وجود فعله، ثم وجود القابل لهذا الفعل. وعلى هذا فالفارسي لا يتحدث عن لغة طبيعية بل يتحدث عن لغة منطقية متوازية تماماً مع التركيب المنطقي في الطبيعة.

وإذا انتقلنا إلى كتاب آخر من كتب أبي علي وهو كتاب "الحجة" فإننا نرى تعليقاته منبثة في معظم المسائل التي يعرض لها، بل إن هذه التعليقات تنطرق أحياناً إلى النص القرآني لإظهار وجه الحكمة في أنساق تركيباته اللغوية.

فهو - مثلاً - يعلل ذكر الخاص بعد العام في النص القرآني في قوله تعالى: "اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق". فيعد أن عمّ بذكر الفعل "خلق"، خص بذكر "الإنسان" وهو أحد المخلوقات، وقد جاء ذكر الخاص بعد العام هنا "تنبها" على تأمل ما فيه - أي الإنسان - من إتقان الصنعة، ووجوه الحكمة<sup>(١١٣)</sup>.

أما فائدة ذكر الخاص بعد العام في قوله تعالى: "وبالأخرة هم يوقنون" بعد قوله "الذين يؤمنون بالغيب" - والغيب يعم الأخرة وغيرها - فهي أنهم - أي المؤمنون - خصوا بالمدح بعلم ذلك والتيقن له تفضيلاً لهم على الكفار المتكبرين لها<sup>(١١٤)</sup>.

ومثل هذه التعليقات لطرق التركيب القرآني كثيرة عند الفارسي في كتاب الحجة، ولكننا نريد التركيز هنا على المسائل اللغوية المباشرة في هذا الكتاب، وعلى كيفية تناول الفارسي لهذه المسائل في إطار قضية التعليل. وسنكتفي بالتموجين التاليين:

١ - يأخذ الفارسي رأي أبي الحسن الأفش في أن العامل في "الصفة" عامل معنوي وهو: "أنه نمت" فذلك هو الذي يرفعه وينصبه

وبجده<sup>(١١٥)</sup>، ثم يطرح الفارسي سؤالاً جديلاً: لم لا يكون العامل في الوصف ما عمل في الموصوف؟ ويجيب الفارسي بما يراه قليلاً على أن العامل في الوصف ليس هو العامل في الموصوف، من حيث وجود صفات كأجمع وجمع... ولا يصح أن يعمل فيها ما عمل في موصوفاتها، ومن حيث إن هناك صفات يخالف إعرابها إعراب الموصوف نحو: يا زيد العاقل؛ فزيد مبني، وصفته مرتفعة ارتفاعاً صحيحاً.

وعلى الرغم من أن قضية العوامل المعنوية قد صاحبت النحو العربي منذ نشأته المكتملة المتمثلة في كتاب سيبويه، إلا أنها وجدت لدى نحاة القرن الرابع مكاناً واضحاً في سياق اهتمامهم بالمعنى<sup>(١١٦)</sup> باعتباره مخدوماً للفظ، بل هو أكثر شرفاً منه. وهذا ما يؤكد ابن جنى بقوله: "وهذان للضربان - أي العوامل اللفظية والمعنوية وإن عمّا وفشوا في هذه اللغة، فإن أقوامها وأوسعهما هو القياس المعنوي"<sup>(١١٧)</sup>، ثم بقوله: "إن العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية"<sup>(١١٨)</sup>. ويعمل ذلك: "فالمعنى إذا أشبع وأسير حكماً من اللفظ؛ لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي، ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي"<sup>(١١٩)</sup>.

٢- أما النموذج الثاني فهو يتعلق بارتباط العلة النحوية بقضية التفروق بين الألفاظ اللغوية، حيث إن الفارسي كان ممن يؤمنون بوجود هذه التفروق. وهو يرتكز - إلى هذا المبدأ في تحليله للوصف بهذا اللفظ دون ذلك في سياق لغوي معين، أو العكس في سياق لغوي آخر.

فمثلاً لا يجوز وصف الله تعالى بالشعور لأن الشعور ضرب من العلم مخصوص، فكل شعور به معلوم، وليس كل معلوم شعوراً به<sup>(١٢٠)</sup>. ومن الواضح لو تكان الفارسي هنا إلى مقولة العموم والخصوص التي هي وليدة نظرية الحد المنطقية.

أما وصفه تعالى بالإنذار الذي هو "إعلام معه تخويف" فيجوز؛ لأنه إذا "جاز الوصف بكل واحد منهما - أي الإعلام والتخويف - على الاتفراد لم يمتنع إذا دل لفظ على المعنيين"<sup>(١٢١)</sup>.

وبناء على هذه التفروق اللغوية لم يجر أيضاً وصف القديم سبحانه وتعالى باليقين<sup>(١٢٢)</sup>، وبالدراية<sup>(١٢٣)</sup>؛ لأن كل وصف منهما ضرب من العلم مخصوص. والفارسي يذكرنا في ذلك كله بتلك التفارقة التي وضعها أبو سليمان المنطقي (ت ٣٩١هـ) بين (المعرفة)

و(العلم). وعلى أساس هذه التعرفة لم يجز وصف الباري بأنه: يعرف أو عارف؛ لأن "المعرفة لخص بالمحسوسات والمعاني الجزئية، والعلم أخص بالمعقولات والمعاني الكلية"<sup>(١٢٤)</sup>.

ومن كل ما سبق نستطيع القول إن مقاومة الفارسي للمنطق الأرسطي بدت واضحة في مبحث الحد النحوي، ولكنها تراجمت تماماً في مبحث العلة النحوية. وربما يكون ذلك راجعاً إلى ظهور الميتافيزيقا الأرسطية في نظرية الحد ظهوراً شديداً، على العكس من نظرية العلة التي وجد فيها للنحاة مجالاً واسعاً لإثبات حكمة واضح اللغة.

#### (هـ) الرماني:

للمرمانى كتاب عنوانه "كتاب العلل"<sup>(١٢٥)</sup>. ونظراً لكون هذا الكتاب مفقوداً فإننا سنعتمد في استخلاص مبدأ العلة عنده من خلال كتابيه الحدود وشرح سيديويه.

يعرف المرمانى العلة بقوله: "العلة: تغير المعلول عما كان عليه"<sup>(١٢٦)</sup>. ويعرف المعلول بأنه "هو التغير بالعلة"<sup>(١٢٧)</sup>.

ومؤدى هذين التعريفين أن هناك علاقة تأثير بين العلة والمعلول؛ فإذا وجدت العلة وجد تأثيرها في المعلول. فالعلة بذلك مؤثرة في المعلول وليست موجدة له. إنها تغير حكم المعلول فقط. وهي بذلك أقرب إلى نظرية العامل النحوي منها إلى مفهوم العلة الفاعلة في المنطق الأرسطي. فتعريف عامل الإعراب عند المرمانى هو "موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعالجة لاختلاف المعنى"<sup>(١٢٨)</sup>. ونستطيع أن نستخلص من تعريف المرمانى للعلة شرط الاطراد بين العلة وحكم المعلول. فعلى سبيل المثال وجود الفعل يؤثر في حكم الفاعل بالرفع، وهذا شيء مطرد.

وإذا كان الزجاجي قد توصل إلى ثلاثة أضرب من العلة النحوية فإن المرمانى يتوصل إلى ستة أنواع من العلل<sup>(١٢٩)</sup>. وسنعرض لهذه الأنواع لنرى مدى ما أضافه المرمانى لنظرية العلة النحوية:

النوع الأول هو العلة القياسية: ويعرفها المرمانى بأنها هي التي يطرد الحكم بها في النظائر، نحو: علة الرفع في الاسم هي نكر الاسم على جهة (معتمد الكلام)<sup>(١٣٠)</sup>، وعلة للنصب فيه نكره على جهة الفضلة في الكلام، وعلة الجر نكره على جهة الإضافة. ومن الواضح أن هذا النوع من العلة ليس إلا فكرة القياس النحوي التي ترجع إلى بدليات النحو العربي. والهدف من هذه العلة هدف تعليمي، ولذلك فقد أسماها

الزجاجي للعلّة التعليمية. وعلى الرغم من ذلك فإن الملاحظ - في النص السابق - أن الرماني يضع العلة القياسية في إطار عام محكم بحيث لا يخرج الاسم المعرب - مثلاً - عن واحدة من العلل السابقة.

أما النوع الثاني فهو العلّة الحكيمية: ويعرفها الرماني بقوله: "هي التي تدعو إليها الحكمة نحو: جعل الرفع للفاعل لأنه أول للأول؛ وذلك لتساكل حسن، ولأنه أحق بالحركة القوية... والمضاف إليه أحق بالحركة الثقيلة من المفعول؛ لأنه واحد والمفعولات كثيرة". ويمثل هذا النوع من العلل الجانب الفلسفي العميق الذي توسع فيه النحاة الكبار في هذا القرن متأثرين في ذلك - كما قلنا من قبل - بنظرية العلة الغائبية عند أرسطو. ويلاحظ في النص السابق أن الرماني لا يضيف شيئاً جديداً - على ما قاله سابقوه - في علة رفع الفاعل، غير أنه في علة المضاف إليه يأخذ بالرأي الذي ساقه الفارسي من قبل في تعليل رفع الفاعل لأنه واحد، ونصب المفعولات لأنها كثيرة، في حين أن النحاة جروا - كما يقول الفارسي - في التعليل لتحريك المضاف إليه بالكسر بعلتين هما:

١- "أن المضاف إليه يأتي معرفاً للفاعل والمفعول... فحين عرف الفاعل الذي حركته الضم، والمفعول الذي حركته الفتح، وأريد الفرق بينه وبينهما منح الكسرة التي هي بين الضمة والفتحة.

٢- أن المضاف إليه لما كان أقوى من المفعول لمخالطته الفاعل، وأضعف من الفاعل لمخالطته المفعول أعطي الكسرة التي لا تبلغ نقل الضمة ولا خفة الفتحة" (١٣١).

ولا ينبغي عن الأذهان أن جميع هذه العلل تدور في إطار تصور النحاة لعملية الوضع اللفوي، وقد ناقشنا ذلك في أكثر من موضع سابق.

ثم يذكر الرماني بعد ذلك الأنواع التالية: العلّة الضرورية والعلّة الوضعية، والعلّة الصحيحة، والعلّة الفاسدة. ثم يسوق تعريف كل نوع من هذه العلل. فبالنسبة للعلّة الضرورية يقول: "هي التي يجب بها الحكم بمتحرك من غير حمل جاعل". ولا يعطي مثالا تطبيقيا لهذا التعريف، ومن ثم فإن هذا التعريف يتسم بالغموض. ولكنني أستطيع القول إن الرماني ربما يقصد ضرورة تحريك أواخر كلمات معينة - لا بسبب عامل من العوامل - وإنما منعاً لالتقاء الساكنين، أو ربما يقصد

وجوب تحريك حرف المعنى - والحروف حقها السكون كما قالوا - إذا كان مركباً من حرف أبجدي واحد؛ إذ لا يمكن أن يبدأ به إلا متحركاً.

ويمتد هذا الغموض أيضاً إلى تعريف الرماني للعلّة الوضعية بقوله "العلّة الوضعية يجب لها الحكم بجعل جاعل نحو وجوب الحركة للحرف الذي أمكن أن يكون ساكناً". فلمست أدري ماذا يقصد بالحرف هنا: أهو حرف للمعنى أم الحرف الأبجدي الذي يكون مع غيره لفظاً من الألفاظ؟ ثم ما هذا الوجوب بالتحريك مع إمكان التمكن؟!!

أما العلّة الصحيحة عند الرماني فهي "التي تقتضي الحكم الجاري في النظائر مما تدعو إليه الحكمة". ومن الواضح أن هذا التعريف لا يقدم نوعاً جديداً من أنواع العلّة، ولكنه يقدم شرطاً للعلّة. فهو يريد أن يضع "الحكمة" شرطاً لصحة العلّة، أما إذا خلت العلّة من هذا الشرط فهي علة فاسدة. ولذلك فهو يقول في تعريف العلّة الفاسدة "هي التي بخلاف هذه الصفة" أي هي التي لا تحقق شرط الحكمة. وبذلك يصبح مبدأ الحكمة والغاية شرطاً لازماً وعماماً لصحة العلّة النحوية عند الرماني.

وإذا انتقلنا إلى الجانب التطبيقي من نحو الرماني ونعني به شرحه لكتاب سيبويه، فإننا نجد مبدأ التعليل يكاد يشكل صلب المنهج الذي اصطنعه الرماني في إعادة صياغة النحو العربي.

فهو يصدر كل باب نحوي بمجموعة من الأسئلة الجدلية التي تدور حول جميع جوانب هذا الباب: ما الذي يجوز؟ وما الذي لا يجوز ولم ذلك؟ وما حكم كذا؟ ولم اختيار الرفع في كذا؟ ولم جاز للنصب؟ وما الفرق بين كذا وكذا؟... وهكذا. وهو يضع - بهذه الأسئلة - كل الفروض الممكنة حول هذا الموضوع أو ذلك.

يقول في مسائل باب المصدر المشبه به مما يختار فيه الحمل على الابتداء: "ما الذي يجوز في المصدر المشبه به مما يختار فيه الحمل على الابتداء؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ وما حكم (له علم علم الفقهاء؟ ولم اختيار فيه الرفع؟ ولم جاز للنصب؟ ولم كان انعقاد هذا الباب على ما فيه مدح أو مذم؟ ولم لا يجوز في (له حسب حسب الصالحين) إلا الرفع؟ وما الفرق بين هذا الباب وبين (له صوت صوت حصار؟ وهلا كان هذا على الهم...<sup>(١٣٢)</sup>.

ومن الممكن أن نشير هنا إلى أن الرماني قد اكتسب هذه الطبيعة الجدلية التساوية نتيجة انتمائه إلى تلك الجماعة الفلسفية التي



شوهها القرن الرابع، والتي يطلق عليها مؤرخو الفكر الفلسفي في الإسلام اسم "الفلاسفة الأبناء أو الأبناء الفلاسفة"<sup>(١٣٣)</sup>. ولعل أهم ما اشتهرت به هذه المدرسة هو القدرة الفائقة على الجدل والتساؤل، أو كما يقول الدكتور زكريا إبراهيم "تحويل النقاسف إلى عملية تساؤلية"<sup>(١٣٤)</sup>.

وتقد أراد الرماني أن يضع المعرفة النحوية في إطار هذه العملية التساؤلية التي انقسمت إلى تساؤلات حول علل الظواهر اللغوية تارة، وتساؤلات حول علل الأحكام النحوية تارة أخرى. وسنتلمس ذلك كله من خلال النماذج التالية.

من التعليقات التي يقف فيها الرماني أمام ظاهرة لغوية معينة تعليقه لكثرة ظروف الزمان عن ظروف المكان. يقول الرماني وأما للزمان فكل ضرب منه فإنه يصلح أن يكون ظرفاً؛ لأنه أشد مناسبة للفعل من المكان. وذلك من ثلاثة أوجه: أنه لا يخلو منه، وأنه مصرف على قسمة الزمان بدل عليه بصيغته في الماضي والحاضر والمستقبل على طريقة: فعل يفعل وسيفعل. الوجه الثالث: أنه يؤذن به من جهة الشبه الذي بينه وبينه من جهة أن الزمان لا يبقى؛ لأنه مرور الليل والنهار، ولا يبقى معنى للفعل وقتين؛ لأنه إنما يكون حادثاً وقتاً واحداً ثم يسقط عن اسم حادث، فالقطعية لا تكون إلا وقتاً كما أن للزمان لا يبقى، وإنما يمر حالاً بعد حال. فلما قوي اقتضاء الفعل للزمان ودلالته عليه من هذه الأوجه الثلاثة عمل في كل ضرب من ضروبه؛ لأن أصل العمل إنما هو لما دل من العوامل على المعمول فيه، فلذلك لم يعمل في كل نوع من أنواع المكان لضعف دلالته عليه وقوة دلالته على الزمان"<sup>(١٣٥)</sup>.

لقد طرحت جماعة "الفلاسفة الأبناء" هذا السؤال، ورواه لنا أبو حيان التوحيدي في مقابساته، كما روى لنا عجز أبي علي الفارسي عن تعليل هذه الظاهرة، ولكن الأمر عند الرماني شيء آخر!!.

إن علة كثرة ظروف الزمان عن ظروف المكان إنما ترجع إلى أن كل جملة تتضمن فعلاً من الأفعال فهي تتضمن بالضرورة زمن هذا الفعل سواء نكر هذا الظرف الزماني أم لم ينكر؛ لأن للفعل بدل بصيغته على زمان حدوثه. وفي المقابل فإن هذه الجملة لا تتضمن مكان هذا الفعل إلا إذا كان مصرحاً به، بل قد لا يكون لهذا الفعل دلالة مكانية أصلاً.

ومن أمثلة تعليلات الرماني للأحكام التحوية تعليله لوجوب  
إتباع الصفة للموصوف. يقول الرماني "إنما وجب في الصفة أن تتبع  
لأنها بمنزلة المكمل لبيان الأول مع أن الثاني فيها هو الأول ... وقلنا  
هي مكملة لبيان الأول ليفرق بينها وبين الخبر الذي هو الأول إلا أنه  
منفصل منه ليس معه بمنزلة اسم واحد" (١٣٦).

وكذلك تعليله لجواز أن يوصف للموصوف الواحد بصفات  
كثيرة لأنه يُحتاج إلى تخصيص الموصوف بصفات كثيرة، إذ يكون  
بوصفين أخص منه بصفة واحدة، وثلاث صفات أخص منه  
بصفتين" (١٣٧). وكأننا هنا أمام فكرة المفهوم والماصدق في المنطق  
بحيث كلما زاد الماصدق قل المفهوم والعكس صحيح، وهي الفكرة التي  
تقوم عليها نظرية الحد المنطقي" (١٣٨).

ويعلل الرماني عدم جواز أن يكون فاعلون كثيرون لفعل واحد  
فيقول "ولا يجوز على قياس صفات كثيرة لموصوف واحد أن يكون  
فاعلون كثيرون لفعل واحد؛ لأن الفاعلين أعيار فيقتضي ذلك أن يتبع  
الثاني الأول بحرف العطف ... وليس كذلك الصفات؛ لأن الثاني منها  
هو الأول" (١٣٩).

ومن أمثلة العلة التي يعتمد فيها الرماني على فكرة "الجنس"  
المنطقية تعليله لعدم جواز تثنية الفعل أو جمعه؛ "والفعل لا يجوز أن  
يثنى ولا يجمع؛ لأنه يدل على معنى الجنس الذي هو المصدر مع لزوم  
الفاعل المبين للتثنية والجمع، والجنس لا يثنى ولا يجمع لأنه تلحقه  
صفة التوحيد مع وقوعه على القليل والكثير ... وكذلك المصدر في  
(شكركم شكر واحد) و(ذهابكم ذهاب واحد)، وكل هذا ضرب واحد.  
والمصدر جنس الفعل وهو كجنس المعنى الذي ليس بمصدر في الحاق  
صفة التوحيد، وما تلحقه صفة التوحيد امتنع من للتثنية والجمع؛ إذ كل  
تثنية وجمع فهي منافية لصفة التوحيد ... وإنما جاز في الجنس صفة  
التوحيد؛ لأنه لما كان كل شيء منه يقوم بقلم غيره من ذلك الجنس  
صار كأنه هو بقرامه مقامه، فجاز أن تلحقه صفة التوحيد لهذه  
العلة" (١٤٠).

ويمتزج التعليل هنا بطريقة القياس الاستدلالي في صورة

قضايا:

الفعل يدل على معنى الجنس الذي هو المصدر

الجنس لا يثنى ولا يجمع لأنه يقع على القليل والكثير

## إن لا تجوز التثنية والجمع في الفعل

وتكثر الأمثلة التعليلية في شرح الرماني، ولولا خشية الإطالة لأوردنا المزيد من هذه العلل التي تؤكد استعانة الرماني بالفكر المنطقي في صياغة النحو العربي، ولكن يكفي أن نؤكد على حقيقة واحدة واضحة في شرح الرماني وهي سيطرة العلل الجدلية على معظم أبواب الشرح. وقد وضعنا من قبل سر ذلك. وليست للمصائل التي يوردها الرماني في مفتتح كل باب نحوي إلا نمونجا للجدل والنظر والافتراض والبحث عن علة كل شيء، فليس هناك في اللغة شيء يقع بدون سبب أو غاية.

خاتمة:

نستطيع القول إن تاريخ النحو العربي لم يكتب - حتى الآن - بشكل دقيق يكشف عن مصادره، والعناصر المؤثرة في تطوره. ولن يتم ذلك إلا من خلال ربط هذا النحو بالتيار الثقافي العميق الذي أحاط بنشأته وبتطوره، ثم القيام - على ضوء ذلك - بالتحليل الداخلي للمؤلفات النحوية.

ولقد كانت هذه الدراسة محاولة في هذا الاتجاه. لقد كان هدفها هو بحث الكيفيات التي تجلت بها الأفكار المنطقية والفلسفية في التعاليل النحوي إبان القرن الرابع الهجري. لقد كان نواة هذا القرن على اتصال مباشر بالثقافة المنطقية مترجمة ومشروحة ومعدلة. وكان لهذا الاتصال آثاره الإيجابية في تشغيل العقل النحوي سواء في تدقيق تعريفاته ومصطلحاته، أم في استقصاء بلاغة تعليلاته أمام كل ظاهرة لغوية، أو في تطوير أساليبه في الحجاج النحوي من خلال الاستفادة بتقنيات الاستدلال المنطقي.

على أن أهم ما يستخلصه الدارس من عملية التأثير المباشر للثقافة المنطقية في النحو العربي في هذا القرن أنها ساعدت في تكوين "مفهوم نظري" للغة النحوية. وهذا المفهوم فيه من العناصر ما يلتقي مع مفهوم أرسطو للغة. لقد اعتبرت اللغة إحدى العووجودات، ولما كان لكل موجود حقيقتان: حقيقة ماهيته باعتباره وجوداً ذهنياً معقولاً، وحقيقة وجوده في العالم الخارجي، فإن اللغة خضعت بدورها لهذه القسمة. ولقد اكتسبت الحقيقة الأولى سمه

القبولية *pre-existence* ، ولم تكن الحقيقة الثانية إلا انعكاساً، أو إخراجاً لهذا الوجود الذهني. وبالتالي اعتبرت اللغة المنطوقة رمزاً للتجربة الذهنية عند أرسطو.

ولقد حاول نحاة القرن الرابع أن يشككوا النحو العربي حسب مقومات الاتساق المنطقي بين اللغة والفكر. فالجملة النحوية ما هي إلا صورة منطقية للوجود الذهني. ومن هنا كان سعي النحاة الدائب وراء (البنية العميقة) لعبارات اللغة؛ أي وراء دور "العقل" في العملية اللغوية، حتى أصبحت صناعة العربية - كما يقول ابن خلدون - 'كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية'.

### المواشي والتعليقات

- (١) د. علي سامي النشار: مناهج البحث عند مفكري الإسلام. (دار المعارف-القاهرة-١٩٦٧) ص ١٥٦
- (٢) منطق أرسطو- تحقيق د. عبد الرحمن بنوي (دار للكتب - القاهرة - ١٩٤٩) ٣٢٩/٢
- (٣) السابق ٣٢٩/٢ (ملش)
- (٤) السابق ٣٥٤-٢٥٣/٢
- (٥) السابق ٣٩٥/٢، والمقصود بـ "أن الشيء" وجود الشيء" فنظر: الفارابي: للحروف. تحقيق د. محسن مهدي (دار المشرق - بيروت - ١٩٧٠) ص ٦١
- (٦) Aristotle: Metaphysics. in: Aristotle: Complete Works: Great Books. Volume ١, ١٩٥٢ P. ٥٣٤ .
- (٧) منطق أرسطو ٤٣١-٤٣٠/٢، والمزيد من التفصيل فنظر المصدر السابق P.٥٣٣
- (٨) د. يوسف كرم: تاريخ الفلسفة اليونانية. (لجنة للتأليف والترجمة والنشر - القاهرة- ط٤-١٩٥٨) ص ٤٣٨
- (٩) الموسوعة القلمية المختصرة. ص ٣٨
- (١٠) د. علي أبو المكارم: تعويم الفكر النقوي. (دار الثقافة - بيروت - ب.ت.) ص ١١٩
- (١١) الفارابي: العبارة. تحقيق د. محمد سليم سالم (مطبعة المصرية العامة للكتاب- ١٩٧٦) ص ٥٨
- (١٢) لفغزالي: مقاصد الفلاسفة (الإلهيات) (المطبعة للمحمودية التجارية-القاهرة- ١٩٣٦) ص ٤٤
- (١٣) د. علي سامي النشار: مناهج البحث .. ص ١٢٠
- (١٤) منطق أرسطو ٤٣٥/٢ ونظر ص ٤٥٧
- (١٥) السابق ٤٥٦/٢ ، وهذا ما يؤكد يحيى بن عدي في شرحه لكتاب الطبيعة لأرسطو، فنظر: كتاب الطبيعة. ترجمة إسحق بن حنين. حققه مع شروح المناطقة للعرب

- عليه: د. عبد الرحمن بدوي (الدار القومية للطباعة والنشر-القاهرة- ١٩٧٩) ج٢/٥٢٢
- (١٦) السابق ٤٦١/٢ والمزيد من التفصيل حول نظرية العلة الأرسطية فنظر تعليقات الدكتور محمد عبيد علي كتاب الهداية لابن سينا (مكتبة القاهرة الحديثة-ط٢-١٩٧٤) ص ١٤٠ ، ص ٢٤٢ وما بعدها .
- (١٧) الموسوعة الفلسفية المختصرة. ص ١٦٥ وحول فكرة "اللوجوس" فنظر: د. يوسف كرم: تاريخ الفلسفة اليونانية. ص ٢٢٨-٢٢٩
- (١٨) مصطفى لبيب عبد الغني: "طبيعيات الروافيين". ضمن: دراسات فلسفية مهداة إلى روح عثمان أمين ( دار الثقافة -للقاهرة-١٩٧٩) ص ٤٤
- (١٩) د. يوسف كرم: تاريخ الفلسفة اليونانية .. ص ٢٢٨
- (٢٠) السابق ص ٥٧
- (٢١) الخصائص ١٦٤/٢
- (٢٢) السابق ١٦٤/٢
- (٢٣) د. علي سامي النشار: مناهج البحث .. ص ١٠٨-١٠٩
- (٢٤) الخصائص ١١٠/١
- (٢٥) د. علي سامي النشار: مناهج البحث .. ص ١٠٩
- (٢٦) الزجاجي: الايضاح في علم النحو. تحقيق د. مازن الميماراك (دار النفوس - بيروت-ط٣-١٩٧٩) ص ٦٥-٦٦
- (٢٧) ياقوت الحموي: معجم الأنبياء ٥٣/١٩
- (٢٨) يقول عنه بروكلمان: كان في طبقة لبي حنيفة اللينوري (٢٨٢هـ) ، ومشايخهما سواء، فنظر: تاريخ الأدب العربي ٢٣٣/٢
- (٢٩) فنظر في ترجمته: فهرست ١٢٠ ، معجم الأنبياء ١٢٩/٨ ، بغية الوعاة ٥٠٩/١ ، ولم ترد سنة وفاته، وكذلك النحاة المذكورون معه، في كتب التراجم، ومن ثم تركت ترتيبهم بالشكل الذي أوردتهم به ابن التميمي (ت ٣٧٧هـ).
- (٣٠) فنظر في ترجمته: فهرست ١٢٥ ، معجم الأنبياء ١٨٩/٤-١٩٠ بغية الوعاة ٣٨٩/١
- (٣١) فنظر في ترجمته: فهرست ١٢٠ ، معجم الأنبياء ٤٢/٧ ، بغية الوعاة ٤٥٦/١
- (٣٢) فنظر: إنباه الرواة ٢٨/٢ ، ولفظ: وفيات الأعيان ٩١/٣
- (٣٣) فنظر: إنباه الرواة ٢٨/٢ ولفظ: وفيات الأعيان ٩١/٣
- (٣٤) للمسعودي: مروج الذهب ٤٥١/٣
- (٣٥) فنظر: آثار ابن السراج في مقدمة الدكتور عبد الحسين الفلي للأصول ٣٧/١
- (٣٦) الأصول ٣٧/١
- (٣٧) Aristotle: Metaphysics. Op cit P.٥٣٤
- (٣٨) ابن السراج: الأصول في النحو. تحقيق د. عبد الحسين الفلي (مطبعة سلمان الأعظمي -بغداد-١٩٧٣) ٣٨/١ ٤١/١
- (٣٩) السابق ٤١/١ .
- (٤٠) يرى أرسطو أن (الآن) هو انتهاء الزمن للماضي وابتداء الزمن المستقبل، فهو موجود بالقوة لا بالفعل؛ أي أن وجوده واقع في تصورنا الذهني لا في الحقيقة

- الطبيعية، انظر: أرسطاطاليس: كتاب الطبيعة. ترجمة إسحاق بن حنين. حققه مع شروح المناطق العرب عليه: د. عبد الرحمن بدوي (الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - 1979) 628/2-647. وقد ذهب جابر بن حيان إلى عكس هذا الرأي عندما قال "الشيء الذي هو بالقوة هو الذي يمكن أن يكون وجوده في الزمان المستقبل...والشيء الذي بالفعل هو الموجود في الزمان الحاضر": انظر: كتاب إخراج ما في القوة، ضمن: مختار رسائل جابر بن حيان، نشر: بول كرلوس (الخانجي - 1354هـ) ص 2-3
- Versteegh: Greek Elements in Arabic Linguistic Thinking. (41)  
(Leiden, E.J.Brill, 1977) p.75
- Ibid. p. 81 وبطبيعة الحال فإن هناك صلة وثيقة بين مفهوم الزمن عند أرسطو ونظريته في المعرفة، وكذلك الأمر عند الروافيين. ففي حين تبدو النزعة التصورية ماثلة عند أرسطو حيث إن الزمن عنده هو "زمن الفكر" فإن النزعة الحسية تبدو واضحة عند الروافيين حيث إن الزمن هو "الزمن للواقعي". والمزيد من التفصيل انظر مقالة: كونستنتين نويكا: "الزمن بين الواقع والفكر". ترجمة د. محمد فتحي الشنيطي، في: مجلة: نيوجين عدد 15 سنة 1971، ص 53-70
- Versteegh, op cit . p.81 (43)
- الخصائص 105/3 وانظر أيضا ص 331 (44)
- يقول القارابي في "الألفاظ المستعملة في المنطق". تحقيق د. محسن مهدي (دار المشرق - بيروت - 1968) ص 42 "فينبغي أن نستعمل في تحديد أصنافها - أي الحروف - الأساسي التي تأتت إلينا عن أهل العلم بالتعريف من أهل اللسان اليوناني...". (45)
- الخصائص 161/1-162 (46)
- الزجاجي: الجمل. تحقيق ابن أبي شنب (مطبعة جون كربونل-الجزائر-1976) ص 261 (47)
- الزجاجي: الإيضاح .. ص 64 وما بعدها (48)
- السابق ص 64 (49)
- السابق ص 64 (50)
- السابق ص 65 (51)
- السابق ص 52-53 (52)
- السابق ص 76 (53)
- السابق ص 100-101 (54)
- السابق ص 102 (55)
- نستطيع أن نستنتج اعتزالية الزجلجي من إيمانه بأن الكلام فعل المتكلم وليس توقيفا من عند الله، وكذلك من إيمانه بأن الاسم غير المسمى. فهاتان الفكرتان من صميم الفكر اللغوي عند المعتزلة، انظر الإيضاح ص 43 (56)
- الإيضاح ص 107 (57)
- Versteegh . op . cit., P. 14 (58)

- (٥٩) كتاب اللامات. تحقيق د. مازن المبارك (المطبعة الهاشمية- دمشق- ١٩٦٩) ص ٦٢-٦٣
- (٦٠) السابق ص ١١٣
- (٦١) السابق ص ١٩
- (٦٢) السابق ص ٣٢
- (٦٣) السابق ص ٩٧ .
- (٦٤) الإيضاح. ص ٦٤ .
- (٦٥) يقول ابن جني في الخصائص ١٦٤/١ "إن لكثير لطلل عطفنا مبناها على الإيجاب بها، كتصيب للفضلة ... ورفع للمبتدأ والخبر والفاعل ... فطلل هذه الداعية إليها موجبة لها".
- (٦٦) ابن الأثيري: الإعراب في جنل الإعراب، ولمع الأدلة. تحقيق محمد الأقبلي (مطبعة للجامعة السورية- ١٩٥٧) ص ١١٥، وانظر ص ١٢٠ - ١٢١ .
- (٦٧) السيرافي: شرح كتاب سيويه (مصور عن مخطوط بدار الكتب المصرية ١٣٧١هـ)، ومنتشر إليه فيما يلي بـ(الشرح) ١ / ٧٦ - ٧٧
- (٦٨) د. عثمان أمين: للظيفة الرواقية. (الشركة المتعدة للنشر والتوزيع-القاهرة-ط٣-١٩٧٦) ص ١٥٢
- (٦٩) السيرافي: للشرح ١/ لوحة ٢٢
- (٧٠) نقلًا عن: د. علي سامي النشار: مناهج للبحث عند مفكري الإسلام. ص ١١٤
- (٧١) السابق. ص ١١٤
- (٧٢) الأثيري: الإعراب في جنل الإعراب ولمع الأدلة. ص ١٢٨
- (٧٣) د. علي سامي النشار: مناهج للبحث .. ص ١١٧
- (٧٤) السيرافي: الشرح ١/ ١٩-٢٠
- (٧٥) المعانيق ١/ ٦٦-٦٨
- (٧٦) المعانيق ١/ ٢٧
- (٧٧) المعانيق: باب ما شبه من الأماكن للمختصة بالمكان غير المختص
- (٧٨) أرسطاطاليس: الطبيعة. ١/ ٤٢٠
- (٧٩) السيرافي: الشرح ١/ لوحة ٤١ ، ومن قبيل التشبيه في مفهوم للزمان عند كليهما تشبه تعريفهما لـ(الآن). فهو عند أرسطو وصلة الزمان؛ وذلك لأنه يصل الزمان للسلف بالمختلف ، وطرف للزمان وذلك لأنه مبتدأ لبعضه وانقضاء لبعضه<sup>١</sup> للطبيعة ١/ ٤٦٢ . أما (الآن) عند السيرافي فهو: "للزمان الذي هو آخر ما مضى ولؤل ما يلتي من الأزمنة" للشرح ١/ ١٠٢
- (٨٠) أرسطاطاليس: الطبيعة ١/ ٤٣٨
- (٨١) ومن هنا نشأ بحث التعاد في رتبة الأفعال من حيث التقدم والتأخر.
- (٨٢) أرسطاطاليس: الطبيعة ١/ ٣٠٦
- (٨٣) الشرح ١/ ٥٤-٥٢
- (٨٤) السابق ١/ ١٤١
- (٨٥) السابق ٢/ باب الفعت
- (٨٦) السابق ٢/ باب الفعت

- (٨٧) السابق ٢/ باب الترخيم
- (٨٨) السابق ٢/ باب ما لا يجوز فيه علامة للمضمر والمغلوب ولا علامة للمضمر المتكلم.
- (٨٩) الفارسي: الحجة في علل لقراءات السبع. تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين (القاهرة - ١٩٦٥) ص ٩٩
- (٩٠) للخصائص ٣٥٩/١
- (٩١) السابق ٣٦٠/١
- (٩٢) الفارسي: لقسم الأخبار ومسائل أخرى ، تحقيق د. علي جابر المنصوري ، (مجلة المورد - مجلد ٧ عدد ٣ - ١٩٧٨) ص ٢٠٧
- (٩٣) السابق: المسألة الثالثة ص ٢٠٥-٢٠٦
- (٩٤) السابق ص ٢١١ وما بعدها
- (٩٥) للخصائص ٤٩/١
- (٩٦) للشرح ١١٤/١
- (٩٧) الخصائص ٥٥/١
- (٩٨) أبو علي الفارسي: الإيضاح للعضدي. تحقيق د. حسن لشافلي فرهود (مطبعة دار المؤلف بمصر - ط١-١٩٦٩) ص ٦٧
- (٩٩) علي الرغم من أن هدف هذه الدراسة محصور - عند تصنيفها بين علوم اللغويات للتعري - في إطار تاريخ علم اللغة\* وأهم قواعد هذا العلم هي عرض لقرائن التاريخية كما هي دون الحكم عليها من منظور علم اللغة الحديث - انظر : Versteegh , P.x١ أقول: علي الرغم من ذلك فإنني أسجل هنا أن الضمة والكسرة تنتمي إلى "أصوات الة الضيقة" أي أنهما - كما يقول الدكتور رمضان عبد التواب- من فصيلة واحدة ، انظر: المنخل إلى علم اللغة ص ٩٦
- (١٠٠) Thomdike - Bamhart Dictionary, P. ٦٧٧.
- (١٠١) الفارسي: العبارة. ص ١٢ .
- (١٠٢) السابق ص ١٤ .
- (١٠٣) السابق ص ١٥ .
- (١٠٤) ابن سينا: العبارة. تحقيق محمود الحضيري (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٠) ص ٢٨ .
- (١٠٥) لزجاجي: مجالس العلماء. تحقيق عبد السلام خرون (للكويت-١٩٦٢) ص ٢٥٣ .
- (١٠٦) سيوييه: للكتاب ١٧/١ .
- (١٠٧) السابق ١٨/١ (هامش الصفحة)
- (١٠٨) Versteegh. op. cit., p. ٦٨.
- (١٠٩) Robins, R. H: Diversions of Bloomsbury.( North - Holland, Publish.Comp. Amsterdam, ١٩٧٠) p.١٩٥.
- (١١٠) Versteegh . p . ٦٨



- (١١١) Merx: Historia Artis Grammaticae Apud Syros . Leibzig , ١٩٨٩.  
(ملحق للنصوص التعويذة المرباطية)
- (١١٢) Versteegh.p.٦٨.
- (١١٣) أبو علي الفارسي: للحجة - ١٣/١
- (١١٤) السابق ١٣/١
- (١١٥) السابق ٢٩/١
- (١١٦) مما يوضح تقدير الفارسي للمعنى قوله: "وإذا كانوا قد استجازوا المشاكل الألفاظ وتساووا أن يجروا - طلباً للمشاكل - ما لا يصح في المعنى على الحقيقة، فإن يلزم ذلك ويحافظ عليه فيما يصح في المعنى أجدر وأولى" - للحجة ٢٣٦/١
- (١١٧) للفصائل ١٠٩/١
- (١١٨) السابق ١٠٩/١
- (١١٩) السابق ١١١/١
- (١٢٠) للحجة ١٩٦/١-١٩٧
- (١٢١) السابق ١٩٠/١
- (١٢٢) السابق ١٩٢/١
- (١٢٣) السابق ١٩٣/١
- (١٢٤) للترجيدي: للمقاييس. تحقيق محمد توفيق (مطبعة الإرشاد - بغداد - ١٩٧٠) ص ٢٨٠
- (١٢٥) عن ثبت مؤلفاته في: د. مازن المبارك: لرماني النحوي ص ١٠٢
- (١٢٦) الرماني: كتاب الحدود. ضمن: رسائل في النحو واللغة. تحقيق د. مصطفى جواد ويوسف يعقوب معكوتي (دار الجمهورية - بغداد - ١٩٦٩) ص ٣٨
- (١٢٧) السابق ص ٥٠. ويقول الرماني أيضاً في منازل الحروف (ضمن رسائل في النحو واللغة) ص ٧٧ "لغذا كانت لطة وقعت فقد وقع معلولها".
- (١٢٨) الرماني: كتاب الحدود ص ٣٩
- (١٢٩) السابق ص ٥٠
- (١٣٠) نحن نعتقد أن عبارة النص المحقق: "على جهة يعتمد الكلام فيها" غير مستقيمة، والصواب ما ذكرناه، وبخاصة أن الرماني يوضح ذلك في موضع سابق حيث يتحدث عن "معتمد البيان الذي لا يجوز حذفه هو الفاعل ... ومعتمد البيان الذي يجوز حذفه المبتدأ" ص ٤٤، كما أن النسخة التي رجع إليها الدكتور مازن المبارك تورد العبارة على النحو الذي أوردناه، فنظر كتابه: الرماني النحوي. ص ٢٦٩. وينبغي أن نلاحظ أن عبارة (معتمد الكلام) عند الرماني تشمل (معتمد البيان) الذي هو المبتدأ أو الفاعل، و(معتمد للفائدة) الذي هو الخبر والفعل المضارع والمتوابع (انظر: شرح الرماني ٢/ باب الإبتداء). وعلى ذلك فقد كان على الدكتور مازن أن يعدل من سياق عبارة أخرى وردت في بلع عامل الرفع في الفعل للمضارع وهي "لأن موقع الفاعل لا يصلح للفعل إذ يستحيل دخول فعل على فعل من أجل أن الفعل يقتضى معتمد البيان والفعل للفائدة أو الصواب: (من أجل أن للفاعل ...)" (الشرح ج/٣/ باب عامل الرفع في المضارع)، ونظر العبارة في: د. مازن المبارك:

- لرمانى النحوي. ص ٣١٤). ويقول الرمانى فى باب الابتداء ج ٢ وإنما الفاعل  
محمّد البيان ظه لرفع لهذه اللفظة .
- (١٣١) لغمام الأختبار ومسائل أخرى ص ٢١٢-٢١٣
- (١٣٢) الرمانى: شرح كتاب سيوريه (ميكروفيلم عن مخطوطة قبض الله برقم ١٩٨٤)  
٢/باب المصدر المشبه به مما يختار فيه الحمل على الابتداء، ومنغير إليه  
بـ(الشرح).
- (١٣٣) د. زكريا إبراهيم: أبو حيان للتوحيدي. (الهيئة المصرية للكتاب-١٩٧٤) ص  
١٥٢ ونظر ص ٣١-٣٢ حيث يشير إلى أن الرمانى كان فعلاً لأبي حيان  
التوحيدي وهو من رؤوس هذه للجماعة.
- (١٣٤) السابق ص ١٥٢
- (١٣٥) الرمانى: الشرح ٢/باب الظروف
- (١٣٦) السابق ٢/باب التواضع
- (١٣٧) السابق ٢/باب التواضع
- (١٣٨) للمزيد من للتوصل حول هذه الفكرة فنظر: د. مهدي فضل الله: مدخل إلى علم  
المنطق. (دار الطليعة -بيروت-١٩٧٧) ص ٦٢ وما بعدها
- (١٣٩) الرمانى: الشرح ٣/باب التواضع
- (١٤٠) السابق ٢/باب الصفة التي هي بمنزلة الفعل المتكلم في التوحيد.